التوزيع: عـام
E/ESCWA/PPTCO/1992/WG.2/2
٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢
ARABIC
الأصل: بالعربيـــة

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

# اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

احتفال الاسكوا باليوم العالمي للتضامن
مع الشعب الفلسطيني
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
عمّـــان

## البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلـة
## ١٩٦٨-١٩٩١

أعد هذه الدراسة الدكتور عبد الفتاح أبو شكر، الاستاذ المشارك، عميد كلية الاقتصاد والعلـوم الادارية في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف ولا تعكس بالضـــرورة آراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آســيا.

92-0641

المحتويـــات

الصفحـة


مقدمـــة ..... ١

أولاً- الملامح البارزة لاقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة ..... ٣

ثانيا- القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ..... ٦

ألف- السكان والهجرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ..... ٦

بـاء- تطور حجم القوى العاملة ..... ٧

جيم- أهم خصائص القوى العاملة ..... ٧

دال- العاملون من الأراضي الفلسطينية المحتلة في اسرائيل ..... ٩

ثالثاً البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ..... ١٠

ألف- معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ..... ١٠

رابعا- خصائص العاطلين عن العمل ..... ٢١

ألف- توزيع العاطلين عن العمل حسب الجنس ..... ٢١

بـاء- التركيب العمري للعاطلين عن العمـــل ..... ٢٧

جيم- المستوى التعليمي للعاطلين عن العمـــل ..... ٢٩

دال- العاطلون عن العمل حسب مكان الإقامة ..... ٣٠

هاء- العاطلون عن العمل حسب مكان العمل السابق ..... ٣٢

خامسا- أنواع البطالة ..... ٣٥

سادسا- أسباب البطالة ..... ٣٧

سابعـا- الخلاصة والاستنتاجات ..... ٤١

ثامنـا- مقترحات لمواجهة مشكلة البطالة ..... ٤٥

الحواشي ..... ٤٨

## المحتويـــات (تابـــع)

## قائمـــة الجـــداول


| الجـــدول | | الصفحـة |
|---|---|---|
| ١- | البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ١٩٦٨-١٩٩١ ..... | ١٣ |
| ٢- | البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس ..... | ٢٤ |
| ٣- | العاطلون عن العمل حسب فئات العمر والجنس ..... | ٢٨ |
| ٤- | العاطلون عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المؤهل العلمي ..... | ٣٠ |
| ٥- | العاطلون عن العمل حسب المؤهل العلمي ..... | ٣١ |
| ٦- | العاطلون عن العمل حسب مكان الإقامة ..... | ٣٢ |
| ٧- | العاطلون عن العمل الذين سبق لهم العمل حسب مكان العمل السابق ..... | ٣٣ |
| ٨- | العاطلون الذين سبق لهم العمل حسب مكان العمل السابق والمؤهل العلمي ..... | ٣٤ |
| ٩- | أنواع البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ..... | ٣٦ |
| ١٠- | سبب التعطل عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة ..... | ٣٨ |
| ١١- | سبب التعطل عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة ..... | ٤٠ |


## الأشكـــال البيانيـــة


| الشكـــل | | |
|---|---|---|
| ١- | البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ..... | ١٤ |
| ٢- | البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ..... | ١٥ |
| ٣- | البطالة في الضفة الغربية حسب الجنس ..... | ٢٢ |
| ٤- | البطالة في الضفة الغربية حسب الجنس ..... | ٢٣ |
| ٥- | البطالة في قطاع غزة حسب الجنس ..... | ٢٥ |
| ٦- | البطالة في قطاع غزة حسب الجنس ..... | ٢٦ |

## مقدمـــة

شهد اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقيـــة) تحولات وتغييرات جذرية، وذلك نتيجة للسياسة الاقتصادية للاحتلال الاسرائيلي. وقد هدفت هـــذه السياسة منذ البداية، الى صنع تطور اقتصاد فلسطيني مستقل، وقادر على الاستمرار في هذه الأراضـــي. كما عملت، في نفس الوقت، على الحاق اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي، وجعلـــه تابعا له، واستغلال ما فيه من موارد بشرية واقتصادية. وقد أدت هذه السياسة الى تدمير الهياكـــل الأساسية لاقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد تأثرت القطاعات الاقتصادية المختلفة بهذه السياسة والتطورات حيث أدت الى إضعاف البنـــى التحتية لها. كما انعكست هذه السياسة والتطورات بشكل بارز على سوق العمل الفلسطيني. إذ نتج عـــن إضعاف البنية الاقتصادية الفلسطينية، وعجزها عن استيعاب الأيدي العاملة، في الأراضي الفلسطينيـــة المحتلة، ارتفاع معدلات البطالة فيها. كما دفع هذا الوضع عشرات الآلاف من الفلسطينيين الى العمل فـــي سوق العمل الاسرائيلي، أما أولئك العاملون الذين لم يستطيعوا العمل في سوق العمل الاسرائيلي لعـــدم وجود طلب عليهم، وخاصة ذوي المؤهلات الجامعية، فقد دفعت بهم الأوضاع الاقتصادية السائدة، وعجـــز الاقتصاد الفلسطيني عن استيعابهم، الى الهجرة الخارجية الى دول النفط العربية والأردن. وقد أصبـــح حوالي ٤٠ في المائة من القوى العاملة الفلسطينية مرتبطة بشكل مباشر بالعمل في سوق العمـــل الاسرائيلي، كما أن نسبة كبيرة من القوى العاملة تصل الى ٢١ في المائة من ذوي المؤهلات العاليـــة، هاجرت خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٩ الى الخارج للعمل (١).

وقد منع فتح سوق العمل الاسرائيلي، والهجرة الخارجية، تفاقم مشكلة البطالة في الأراضـــي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ حتى بداية الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ومـــا تلاها من أزمة الخليج في عام ١٩٩٠ والهجرة اليهودية الكثيفة منذ عام ١٩٨٩، عندما بدأت مشكلـــة البطالة تظهر بشكل واضح وحاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

### فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التي تقول: إن أهم الأسباب التي أدت الى بروز مشكلة البطالة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تعود الى الاجراءات القمعية التي مارستها سلطات الاحتلال الاسرائيلـــي ضد الشعب الفلسطيني كرد على الانتفاضة الفلسطينية، إضافة الى الهجرات اليهودية الكثيفة التي بـــدأت تتدفق على اسرائيل في أواخر عام ١٩٨٩ وحتى الوقت الحاضر، حيث أعطت هذه الهجرات الاقتصـــاد الاسرائيلي موارد بشرية جديدة وقدرة أكبر على الاستغناء عن الأيدي العاملة الفلسطينية التي تعمل فـــي سوق العمل الاسرائيلي، والتي أصبحت تشكل عنصراً غير مرغوب فيه في أعقاب الانتفاضة الفلسطينيـــة. كما أدت أزمة الخليج أيضا، وما أعقبها من عودة عشرات الألوف من الفلسطينيين العاملين في الكويـــت، ودول الخليج الأخرى، الى زيادة عدد العاطلين عن العمل، وأستفحال مشكلة البطالة في الأراضـــي الفلسطينية المحتلة.

## هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من حيث حجمها وخصائصها وأنواعها وأسبابها، إذ يصبح من الصعب، بدون هذه الدراسة، وضع التصورات والمقترحات المناسبة لحل هذه المشكلة.

## أسلوب الدراسة

إن الدراسات التي تناولت موضوع البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قليلة. كما أن البيانات الخاصة بها صدرت، في مجملها، عن مركز الإحصاءات الاسرائيلي في القدس. وهناك بعض الدراسات التي قام بها باحثون فلسطينيون. وستُستعرَض في هذه الدراسة، الاحصاءات والبيانات الاسرائيلية وسيجري تفحصها، كما ستجري الاشارة الى الدراسات الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع. ولاستكمال النقص في البيانات، والتحقق من بعض المعلومات، أجريت دراسة ميدانية عن البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قامت على أساس جمع ١٣٩ استمارة (٨٢ من الضفة الغربية و ٥٧ من قطاع غزة) من مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة من العاطلين عن العمل بطريقة عشوائية. وتضمنت الاستمارات أسئلة عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعاطلين عن العمل.

CORRIGENDUM
E/ESCWA/PPTCO/1992/WG.2/2/Corr. 1
٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
ARABIC
الأصل: بالعربيـــة

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

# اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

مجموعة العمل حول الدراسات الفلسطينية

ندوة عن مشكلة البطالة والتنمية الاقتصادية
في الأراضي الفلسطينية المحتلة
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
عمّـــان

## البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلـة
## ١٩٦٨-١٩٩١

تصويـــب

يستعاض عن هذا الغلاف للوثيقة (E/ESCWA/PPTCO/1992/WG.2/2) بالغلاف المرفق.

---

أعد هذه الدراسة الدكتور عبد الفتاح أبو شكر، الاستاذ المشارك، عميد كلية الاقتصاد والعلـوم الادارية في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف ولا تعكس بالضـــرورة آراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آســيا.

92-0768

## أولاً- الملامح البارزة لاقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة

يعتبر تدني مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، من أهم السمات العامة التي سادت هذه الأراضي عشية الاحتلال الاسرائيلي لها. وقد شابه مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي وصلت إليه هذه الأراضي ذلك المستوى من التطور الذي تحقق للبنية الاقتصادية والاجتماعية للكيان الاقتصادي اليهودي في فلسطين في الثلاثينات من هذا القرن. وكان من شأن هذا التخلف، في مستوى تطور البنية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مقارنة بالوضع في اسرائيل عام ١٩٦٧ أن منح الاحتلال الاسرائيلي التفوق، وسهل عملية السيطرة على اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة سيطرة تامة، وتوظيف هذه السيطرة لخدمة أهداف ومصالح الاحتلال الاسرائيلي.

وليس الغرض هو تحديد الاهداف الاقتصادية التي سعى الاحتلال الاسرائيلي الى تحقيقها بالسيطرة على اقتصاد الأراضي الفلسطينية، والأساليب والممارسات العديدة التي اتبعها لتحقيق ذلك. ولهذا ستقتصر الدراسة على توضيح ما آلت اليه البنية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لذلك وأثر ذلك في إحداث التغيرات على التشغيل وسوق العمل وانتشار البطالة في هذه الأراضي.

لقد أدت السيطرة الاسرائيلية على اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة الى إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الفلسطيني. ومن أبرز هذه التغييرات الانهيار المنتظم في أفرع الاقتصاد التقليدية، دون وجود نمو حقيقي موازٍ في القطاعات الحديثة، كما هو الحال في الكثير من الدول النامية. وقد أدى هذا الأمر الى الحد من فرص العمالة في القطاع الزراعي، وتشجيع هروب العمالة منه الى القطاعات الكثيفة العمالة في الاقتصاد الاسرائيلي، مثل قطاع البناء وقطاع الزراعة وبعض الصناعات مثل النسيج وغيرها، من جهة، والى إهمال احتياجات القطاعات الانتاجية الفلسطينية وعلى رأسها القطاع الصناعي، وإعادة توجيهها بما يخدم مصالح الاقتصاد الاسرائيلي من جهة أخرى. وأصبح الاقتصاد الفلسطيني عاجزاً عن استيعاب الأيدي العاملة المسرَّحة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعاجزاً أيضا عن توفير فرص عمل جديدة ومستمرة للقوى العاملة الجديدة التي تدخل سوق العمل لأول مرة.

وقد دفع هذا الوضع عشرات الألوف من العمال الفلسطينيين الذين لم يعد لهم مكان عمل، الى البحث عن عمل إما في سوق العمل الاسرائيلي، الذي أصبح يستوعب حوالي ٤٠ في المائة من القوى العاملة الفلسطينية في هذه الأراضي، أو الى الهجرة الخارجية، وبالذات تلك الفئة من القوى العاملة ذات المؤهلات الجامعية والعالية، حيث لا يوجد طلب عليها في سوق العمل الاسرائيلي أو الفلسطيني على حد سواء.

وانعكست التغيرات الجذرية التي حدثت في هيكل الاقتصاد الفلسطيني على معدلات النمو الاقتصادي، حيث اتسمت منذ عام ١٩٦٧ بالركود والتذبذب. فقد تذبذب المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية خلال الفترة من عام ١٩٧٧-١٩٨٩ من ٧ في المائة الى-٧ر٩ في المائة عام ١٩٨٥[٢]، والى ما يزيد على-٣٠ في المائة عام ١٩٨٨ و-١٥ في المائة عام ١٩٨٩[٣]. ولقد كان معدل النمو في قطاع غزة راكدا وسالبا في سنوات كثيرة.

وتمثلت أبرز التغييرات الهيكلية، التي حدثت للاقتصاد الفلسطيني نتيجة للاحتلال الاسرائيلي، وما مارسه ويمارسه من سياسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في تفتيت الاقتصاد الفلسطيني وجعله مفتقرا الى التماسك الداخلي، حيث أصبح ممنوعاً بقوة القسر الاقتصادية، وغير الاقتصادية، من الامساك بزمام أموره، ووضع مسار واضح لتنميته عن طريق حشد الموارد البشرية والطبيعية المتاحة لديه. ولعل أبرز مظاهر التفتت والتشويه هذه تتمثل في تزايد الفجوة بين الناتج المحلي والناتج القومي، الأمر الذي أدى الى الاعتماد المتزايد للاقتصاد الفلسطيني على مصادر الدخل الخارجية من حوالات ومساعدات وغيرهما. أي أنه أصبح عرضة، بشكل كبير، للتغييرات الخارجية، الأمر الذي أصبح واضحاً على أثر منع العمال الفلسطينيين من العمل في اسرائيل في أثناء حرب الخليج وبعدها، وما نجم عنها من طرد للفلسطينيين العاملين في الكويت ودول الخليج الأخرى في أعقابها.

وقد انعكست التغييرات الهيكلية، التي أحدثها الاحتلال الاسرائيلي، في الاقتصاد الفلسطيني، على مختلف القطاعات الاقتصادية. فقد هبطت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٥ من ٣٤ في المائة الى ٢٠ في المائة (٤)، كما انخفضت مساهمة هذا القطاع في تشغيل الأيدي العاملة من ٣٨ر٧ في المائة الى ٢٢ر٨ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧، وفي عام ١٩٩٠ ارتفعت الى ٢٦ر٦ في المائة(٥). كذلك الأمر بالنسبة للقطاع الصناعي، حيث لم يحدث أي تطور عليه، بل على العكس فقد تميز بالركود والجمود من زاوية مساهمته في توليد الناتج المحلي، وتشغيل الأيدي العاملة. إذ تراوحت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في توليد الناتج المحلي، منذ الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، وحتى الوقت الحاضر، ما بين ٧ في المائة و٩ في المائة، وتراوحت نسبة مساهمته في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، ما بين ١٤ في المائة و ١٦ في المائة(٦).

ومن مظاهر التشويه الأخرى انعدام البنية المالية التحتية، مثل البنوك وغيرها، التي تقدم القروض والتسهيلات البنكية والائتمانية الأخرى، والتي تشكل الأساس الذي لا غنى عنه لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن تدمير البنية المالية التحتية حرم الأراضي الفلسطينية المحتلة من فرص العمل الكثيرة التي يمكن أن يوفرها، وخاصة لخريجي الجامعات في هذه الأراضي، الأمر الذي كان من الممكن أن يحد من هجرتهم الى الخارج.

كما يعاني اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة أيضا من تخلف البنية التحتية من شبكات كهرباء، وطرق واتصالات ومياه وبريد وهاتف وغيرها، وهي تشكل، في مجموعها، مصدرا آخر لخلق فرص عمل للقوة العاملة الفلسطينية.

وأخيرا وليس آخراً، فإن التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة تتميز بالتبعية التامة للاقتصاد الاسرائيلي، حيث نجد أن أغلب الصادرات والواردات لهذه الأراضي، تتركز بصورة رئيسة مع الاقتصاد الاسرائيلي. فقد وصلت نسبة الصادرات الفلسطينية الى اسرائيل عام ١٩٨٩، على سبيل المثال، الى حوالي ٧٩ في المائة من جملة صادرات الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما وصلت نسبة الواردات الفلسطينية من اسرائيل في نفس العام الى حوالي ٥ر٩١ في المائة من جملة واردات الأراضي الفلسطينية المحتلة(٧).

ويتضح من كل ما تقدم، أن البنية الاقتصادية الفلسطينية أصبحت عاجزة عن استيعاب الأيـــدي العاملة، التي يتم الاستغناء عنها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعاجزة أيضا عن توفير فرص عمـــل كافية للأيدي العاملة التي تدخل سوق العمل الفلسطيني لأول مرة. وقد دفعت كل هذه الأمور بحوالـي ٤٠ في المائة من القوى العاملة الفلسطينية للعمل في الاقتصاد الاسرائيلي وحوالي ٢١ في المائة من القـــوى العاملة الماهرة، أو ذوي المؤهلات العالية التي لا تُطلَب في سوق العمل الاسرائيلي الى الهجـــرة الخارجية. ويكشف لنا هذا الوضع ظاهرة التشويه والتفتت التي حدثت لسوق العمل والقوى العاملـــة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

## ثانيا- القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

إتضحت في الجزء السابق العوامل والمحددات التي تؤثر على جانب الطلب على الأيدي العاملة الفلسطينية ومن ثم القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني لهذه الأيدي العاملة. ولكي تكتمل الصورة عن وضع سوق العمل الفلسطيني، سيتناول هذا الجزء العوامل والمحددات التي تؤثر على جانب العرض من الأيدي العاملة الفلسطينية، وأهم خصائص القوى العاملة المعروضة، بعد ذلك. وسيتضح في الفقرات اللاحقة الخلل الذي يحدث بين حجم الطلب والعرض على الأيدي العاملة الفلسطينية والذي يتمثل بإنتشار البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن أهم العوامل والمحددات التي تؤثر على جانب العرض من الأيدي العاملة، حجم السكان والهجرة الخارجية ومعدلات المساهمة وغيرها. وقبل تحديد أهم التطورات التي حدثت على حجم القوى العاملة الفلسطينية، لا بد من توضيح أهم التغيرات التي حدثت على العوامل والمحددات للقوة العاملة.

### ألف- السكان والهجرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

بالاستناد الى النظريات السكانية المعروفة، كان من المفروض أن يتضاعف حجم السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الخمس والعشرون سنة الماضية أي منذ بدأ الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧. إلا أن هذا الأمر لم يحدث، فقد تبيّن أن عدد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد ارتفع خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٩٠ من ٧٠٠ ٩٦٦ نسمة الى ٠٠٠ ٥٩٧ ١ نسمة[٨]، أي بزيادة مطلقة مقدارها ٣٠٠ ٦٣٠ نسمة أو نسبة تصل الى ٢ر٦٥[٩]. ويعود السبب في ذلك الى أن صافي الهجرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي التفاضل ما بين المهاجرين اليها والمهاجرين منها، هي بالسالب. إذ تشير البيانات الاحصائية الاسرائيلية المنشورة في كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٠ الى أن صافي حركة السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٩، كان بالسالب باستثناء أعوام ١٩٦٩ و ١٩٧٣ و ١٩٨٧ للضفة الغربية وعام ١٩٧٣ بالنسبة لقطاع غزة[١٠]. وقد وصل معدل الهجرة الخارجية السنوي للضفة الغربية، خلال الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ الى نهاية عام ١٩٧٤، الى حوالي ٦٠٠ ٧ شخص وارتفع خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ الى حوالي ٢٠٠ ١٣ شخص، ثم انخفض خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٩ الى حوالي ٤٠٠ ٧ شخص[١١]. وفي قطاع غزة وصل معدل الهجرة الخارجية السنوي خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ الى نهاية عام ١٩٧٤ الى حوالي ٩٠٠ ٨ شخص، وانخفض خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ الى ٩٠٠ ٤ شخص، والى ٧٠٠ ٣ شخص خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٩[١٢].

وبالاضافة الى كون صافي حركة الهجرة الى الأراضي الفلسطينية بالسالب، وهو أحد الأسباب التي أعاقت تزايد السكان فيها، فإنه لا بد من الإشارة، في هذا المجال، الى أن حركة النزوح الكبيرة عن هذه الأراضي في أعقاب حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، تعتبر من العوامل التي أعاقت تزايد السكان فيها بشكل مضاعف. فقد بلغ عدد النازحين عن الضفة الغربية خلال تلك الحرب حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ شخص، وعن قطاع غزة حوالي ٠٠٠ ٤٢ شخص[١٣].

باء- تطور حجم القوى العاملة

أثرت التغييرات، التي تعرض لها حجم السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على حجم القوى العاملة فيها.

إذ على الرغم من أن صافي الهجرة كان بالسالب في هذه الأراضي، وبالتالي منع تضاعف عدد السكان فيها، وذلك على النحو الذي بيّناه، إلا أن الزيادة الطبيعية للسكان في هذه الأراضي، والتي تراوحت خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٩ ما بين ٢٠٠ ٢١ شخص و ٣٠٠ ٥٣ شخص (f/١٣)، قد أدت الى زيادة حجم القوى العاملة فيها، فقد ازداد حجم القوى العاملة في الأراضي المحتلة، باستثناء القدس الشرقية، خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ من ٦٠٠ ١٤٦ عامل الى ٦٠٠ ٢٠٦ عامل (١٤)، أو حقق زيادة مطلقة مقدارها ٠٠٠ ١٦٠ عامل وبنسبة مئوية مقدارها ٩ر٤٠ في المائة. أي أن معدل الزيادة السنوي خلال هذه الفترة وصل الى حوالي ١ر٤ في المائة. وخلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٠، ارتفع حجم القوى العاملة من ٥٠٠ ٢٣١ عامل الى ٧٠٠ ٣٠٧ عامل (١٥)، أي حقق زيادة مطلقة مقدارها ٢٠٠ ٧٦ عامل، أو بنسبة مقدارها ٩ر٣٢ في المائة. وهذا يعني أن معدل الزيادة السنوي للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال هذه الفترة وصل الى حوالي ٣ر٣ في المائة.

ويتضح من المعطيات السابقة أن معدل النمو السنوي للقوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ وصل الى ٧ر٣ في المائة. وباستخدام هذا المعدل فإن ذلك يعني أن عدد العاملين الجدد الذين سيدخلون سوق العمل سنويا (new entrants) سيصل الى حوالي ٤٠٠ ١١ عامل، أي أن عدد العاملين الجدد الذين سيدخلون سوق العمل الفلسطيني لأول مرة خلال الفترة حتى عام ١٩٩٥ سيصل الى ٠٠٠ ٥٧ عامل. وإذا ما أضفنا الى ذلك عدد العاملين الجدد الذين سيدخلون سوق العمل لأول مرة من القدس الشرقية، والذي يتوقع أن يصل حتى عام ١٩٩٥ الى ٧٠٠ ٥ عامل، فإن عدد العاملين الجدد في الأراضي الفلسطينية المحتلة سيصل الى ٧٠٠ ٦٢ عامل (١٦).

جيم- أهم خصائص القوى العاملة

تتميز القوى العاملة الفلسطينية بعدد من المميزات أهمها، تدني معدلات المساهمة. إذ وصل معدل المساهمة الخام (labour force participation rate) عام ١٩٨٩، أي نسبة القوى العاملة الى عدد السكان الى ٢ر٢٠ في المائة. وفي نفس العام وصل معدل المساهمة العام، أي نسبة القوى العاملة الى عدد السكان في سن العمل، الى ٢ر٣٩ في المائة. كذلك سجل معدل المساهمة للإناث في الضفة الغربية نسبة ١ر١٤ في المائة في عام ١٩٨٩، وفي قطاع غزة ٢ في المائة (١٧).

وانخفاض معدلات المساهمة، للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يعود الى عدة عوامل، منها: اتساع قاعدة الهرم السكاني فيها، ووجود نسبة عالية من السكان في سن العمل في المراحل التعليمية المختلفة، وهجرة الكثير من الأيدي العاملة. وتشير المعطيات الواردة في كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٩١ الى أن ٦ر٤٨ في المائة من السكان هم في سن ١٤ سنة فما دون (١٨). كما أن الفئة

العمرية من السكان من ١٥ الى ٢٤ سنة تمتاز بأن معظم أفرادها على مقاعد الدراسة في مرحلة أو أخرى، وخاصة في الفئة العمرية من ١٥ الى ١٩ سنة. وبلغت نسبة الفئة العمرية من ١٥ الى ٢٤ سنة عام ١٩٨٩ في الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩ في المائة(١٩).

وبالاضافة الى ذلك، فإن انخفاض معدل مساهمة الاناث في قوة العمل الفلسطينية، يعود الى عدة عوامل، منها: العادات والتقاليد التي تحصر عمل المرأة في رعاية شؤون البيت، كما أن النساء اللواتي ينسحبن من سوق العمل بسبب الزواج أو تربية الأطفال قلما يعدن إليه ثانية. ويقلل انخفاض المستوى التعليمي للإناث من فرص العمل المتاحة لهن.

وقد أدى انخفاض معدلات المساهمة للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة الى ارتفاع معدلات الإعالة فيها، حيث وصل هذا المعدل عام ١٩٨٩ الى حوالي ٥ أشخاص(٢٠). وهذا يعني أن كل عامل في هذه الأراضي مسؤول عن إعالة نفسه وأربعة أشخاص آخرين.

ومن المميزات الأخرى للقوى العاملة الفلسطينية غلبة عنصر الذكور عليها، حيث تشير البيانات المتوفرة عن ذلك أن نسبة الذكور في القوى العاملة في الضفة الغربية عام ١٩٩٠ وصلت الى ٨٧ر٨ في المائة، وفي قطاع غزة الى ٩٧ر٢ في المائة(٢١). كما تتميز القوى العاملة الفلسطينية بأنها شابة أو فتية، حيث نجد أن الفئات العمرية من ١٥ الى ٣٤ سنة تشكل في الضفة الغربية عام ١٩٨٩ نسبة عالية تصل الى ٧١ر٨ في المائة وفي قطاع غزة فإن هذه النسبة وصلت الى ٧٢ر٣ في المائة(٢٢). ويشير هذا الأمر الى أن مدة بقائهم في سوق العمل ستكون طويلة.

وتتوزع القوى العاملة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٩٠، على مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك بنسبة ٢٦ر٦ في المائة في القطاع الزراعي و ١٤ر٣ في المائة في القطاع الصناعي و ١١ في المائة في البناء و ٤٢ر٦ في القطاعات الاقتصادية الأخرى(٢٣). وتشير المعطيات السابقة الى أن غالبية القوى العاملة الفلسطينية تعمل في المهن الانتاجية. ففي الضفة الغربية، نجد أن حوالي ٧٢ر٢ في المائة من القوى العاملة في عام ١٩٩٠ تعمل في المهن الانتاجية في مجالات الزراعة والصناعة والبناء وما إليها من الأعمال الماهرة وغير الماهرة. كما يعمل حوالي ٨ في المائة من مجموع العاملين فيها في المهن المتخصصة الفنية، وتصل نسبة العاملين في الأعمال الادارية والأعمال الكتابية وفي الخدمات الى ٩ر٧ في المائة، وتلك في أعمال البيع الى ١٠ر٥ في المائة(٢٤). وفي قطاع غزة نجد أيضاً أن حوالي ٧٠ في المائة من القوى العاملة فيه تعمل في المهن الانتاجية في مجالات الزراعة والصناعة والبناء وما اليها من الأعمال الماهرة وغير الماهرة. كما يعمل ٧ في المائة من مجموع العاملين فيه في المهن المتخصصة والفنية، وتصل نسبة العاملين فيه في الأعمال الادارية والأعمال الكتابية وفي الخدمات الى ٨ر٢ في المائة، وتلك في أعمال البيع الى ١٥ في المائة(٢٥).

دال- العاملون من الأراضي الفلسطينية المحتلة في اسرائيل

وصل عدد العاملين من الأراضي الفلسطينية المحتلة في اسرائيل عام ١٩٩٠ الى حوالي ١٢٨ ٠٠٠ عامل، منهم ٥١ ٣٠٠ عامل أو ما نسبته ٥٠ر٥ في المائة من الضفة الغربية، و ٤٣ ١٠٠ عامل أو ما نسبته ٣٣ر٧ من قطاع غزة، و ٢٠ ١٠٠ عامل أو ما نسبته ١٥ر٧ في المائة من القدس الشرقية(٢٦).

وتتوزع القوة العاملة من الأراضي الفلسطينية المحتلة في اسرائيل على قطاع البناء بنسبة ٥٩ر٥ في المائة والقطاع الزراعي بنسبة ١١ر٧ في المائة، والقطاع الصناعي بنسبة ١٠ر٤ في المائة، والقطاعات الأخرى بنسبة ١٨ر٤ في المائة (٢٧).

## ثالثا- البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

تعرّف البطالة على أنها الفرق بين عرض الأيدي العاملة عند مستويات الأجور وظروف العمل السائدة، وحجم الأيدي العاملة التي تعمل عند هذه المستويات. وبعبارة أخرى فإنها تعني قصور الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني عن توفير فرص عمل كافية للأيدي العاملة المعروضة فيه. وتعتبر البطالة الكاملة (Full--time Unemployment) أكثر وجوه البطالة وضوحاً،حيث يكون الأشخاص العاطلون عن العمل على استعداد للعمل ولكنهم لا يجدون وظائف يعملون فيها.

### ألف- معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

سنقوم بتوضيح معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك بتقسيم الفترة منذ الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ حتى الوقت الحاضر الى ثلاث فترات، تمثل كل واحدة منها نقطة تحوّل في التأثير على سوق العمل والبطالة في هذه الأراضي. الفترة الأولى هي فترة ما قبل الانتفاضة الفلسطينية وتمتد ما بين عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٧، والفترة الثانية تبدأ مع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية منذ عام ١٩٨٨، أما الفترة الثالثة فتبدأ منذ الهجرة اليهودية المكثفة الجديدة الى اسرائيل منذ أواخر عام ١٩٨٩ حتى الوقت الحاضر، وتشمل هذه الفترة أزمة الخليج والآثار التي تركتها على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

#### ١- معدلات البطالة في فترة ما قبل الانتفاضة الفلسطينية

تكاد تكون المعلومات المتوفرة عن البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقتصرة على البيانات التي ينشرها مكتب الاحصاء الاسرائيلي. كما أن الدراسات التي تناولت سوق العمل أو القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، اعتمدت في توضيح البطالة على المعلومات المنشورة من مكتب الاحصاء الاسرائيلي دون أي تمحيص لها. وينطبق نفس الشيء على التقارير الصادرة عن مكتب العمل الدولي في جنيف والتي تتناول أوضاع عمال الأراضي الفلسطينية المحتلة، فهي تعتمد، بصورة رئيسة، المعلومات والبيانات الاحصائية التي يصدرها مكتب الاحصاء الاسرائيلي مع الاشارة الى بعض الملاحظات حول هذه البيانات من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها مندوب مكتب العمل الدولي، بين الحين والآخر، للأراضي الفلسطينية المحتلة. والدراسة الوحيدة التي اعتمدت على البحث الميداني في جمع المعلومات عن البطالة وغيرها من المؤشرات المتعلقة بسوق العمل والقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانت لكاتب هذا البحث، وأجريت عام ١٩٨٥.

وستُستعرض في البداية، معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالاستناد الى المعلوم والبيانات المنشورة عن مكتب الاحصاء الاسرائيلي، ثم ستُستعرض من خلال ذلك الدراسات الأخرى في هذا المجال.

وتعتمد المعلومات المتعلقة بتحديد البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والصادرة عن مكتب الاحصاء الاسرائيلي في القدس على المسح الميداني باستخدام عينة عشوائية للأسر في هذه الأراضي.

واستناداً الى هذا المسح فإن الشخص العاطل عن العمل هو الشخص الذي يكون في سن العمل، ولم يعمل خلال أسبوع المسح ساعة واحدة، وما زال يبحث عن عمل عن طريق التسجيل لدى مكتب العمل أو الاستخدام في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا التعريف للعاطل عن العمل لا يشمل اولئك الأشخاص الذين عملوا ولو لساعة واحدة خلال الأسبوع الذي يتم فيه المسح، أي لا يشمل البطالة الجزئية (Part--time Unemployment) وهي الأكثر انتشاراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما لا يشمل اولئك الأشخاص الذين يبحثون عن عمل، ولكنهم لم يسجلوا أسماءهم لدى مكتب العمل أو الاستخدام.

إن استخدام هذا التعريف من قبل مكتب الاحصاء الاسرائيلي أدى الى انخفاض مستوى البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تتسم البطالة المنتشرة هناك بالبطالة الجزئية لا بالبطالة الصريحة. وبالإضافة الى ذلك، فإن التعريف المستخدم من قبل مكتب الاحصاء الاسرائيلي لا يشمل اولئك العاملين الذين لا يجدون فرص عمل تتلاءم ومؤهلاتهم ويقبلون أعمالاً لبعض الوقت منخفضة الانتاجية ومن ثم منخفضة الدخل، على أمل أن يجدوا عملاً أفضل في المستقبل. ويؤدي هذا الأمر أيضاً الى تخفيض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقا لطريقة مكتب الاحصاء الاسرائيلي في تحديدها، لأنها تستثني هذا الصنف من العاملين كعاطلين عن العمل. كما يعتبر مكتب الاحصاء الاسرائيلي، في العادة، الأشخاص العاطلين عن العمل هم الأشخاص الذين لا عمل لهم، ويبحثون بجدية عن عمل. أما اولئك الأشخاص الذين لا يبحثون بجدية بما في ذلك الأشخاص اليائسين (discouraged workers) الذين توقفوا عن البحث بلا جدوى، فهم يعتبرون خارج القوى العاملة، ومن ثم لا تشملهم الاحصاءات الاسرائيلية. لهذا كله نجد أن معدلات البطالة التي ينشرها مكتب الاحصاء الاسرائيلي منخفضة ولا تعكس الواقع الحقيقي السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واستنادا الى البيانات الاحصائية الاسرائيلية الواردة في الجدول ١، فإن معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وصلت عام ١٩٦٨ الى أعلى معدلاتها، حيث وصلت في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، الى ٩ر١٠ في المائة وفي قطاع غزة الى ١٧ في المائة. بعد ذلك أخذت معدلات البطالة بالانخفاض في الضفة الغربية الى ٢ر٣ في المائة عام ١٩٧٠ والى ٢ر١ في المائة عام ١٩٧٥، ثم ارتفعت الى ٥ في المائة عام ١٩٨٥، وانخفضت عام ١٩٨٧ الى ٥ر٢. كذلك الأمر فقد انخفضت معدلات البطالة في قطاع غزة الى ٩ر٥ في المائة عام ١٩٧٠ والى ٤ر٠ في المائة عام ١٩٧٥ والى ٥ر٠ في المائة عام ١٩٨٠، ثم ارتفعت عام ١٩٨٥ الى ٢ر١ في المائة وفي عام ١٩٨٧ الى ٦ر١ في المائة.

وإذا اعتمدنا ما هو شائع أكاديميا بأنه في حالة كون معدل البطالة ٥ في المائة يمثل المعدل الطبيعي للبطالة، فإن ذلك يعني أن اقتصاد الأراضي الفلسطينية هو في حالة تشغيل كامل باستثناء عام ١٩٦٨ في الضفة الغربية وعامي ١٩٦٨ و ١٩٧٠ في قطاع غزة. إلا أن نظرة الى واقع اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة وحالات الكساد الاقتصادي التي مرّ بها تثبت أن حالة الاستخدام الكامل لم تكن موجودة باستمرار، كما أن حالة الاستخدام الكامل التي تشير اليها الاحصاءات الاسرائيلية لا تأخذ بعين الاعتبار كون ٤٠ في المائة من القوى العاملة الفلسطينية تعمل في سوق العمل الاسرائيلي وأن ٢١ في المائة من هذه القوى اضطرت الى الهجرة الخارجية لانعدام فرص العمل المتاحة لها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبالاضافة الى ذلك فإن الدراسة الميدانية التي أجريت عام ١٩٨٥ عن سوق العمل والبطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أظهرت أن معدل البطالة في الضفة الغربية بالمفهوم الضيق لها دون مراعاة البطالة الجزئية المنتشرة وصلت الى ٩ر١٤ في المائة، وفي قطاع غزة الى ٧ر٢[٢٨]، في حين وصلت هذه المعدلات استناداً الى الاحصاءات الاسرائيلية، الى ٥ في المائة في الضفة الغربية والى ٢ر١ في المائة في قطاع غزة.

وسوف يزداد معدّل البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، اذا ما تمت إضافة الأشخاص الذين عملوا بشكل جزئي أو كانوا غائبين عن مكان عملهم بشكل مؤقت. إذ أن إضافة هؤلاء الأشخاص، على سبيل المثال، الى معدل البطالة المنشور من قبل مكتب الاحصاء الاسرائيلي عام ١٩٨٧، سيرفع معدل البطالة في نفس العام الى ٣ر٩ في المائة في الضفة الغربية والى ٧ر١٠ في المائة في قطاع غزة[٢٩].

٢- أثر الانتفاضة الفلسطينية على معدلات البطالة

شكّلت الانتفاضة الفلسطينية، التي انطلقت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، نقطة تحوّل في حياة الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل نيل استقلاله الوطني وإقامة دولته المستقلة فوق أرضه. وقد كان لهذه الانتفاضة أبعاد كثيرة، تمثلت في التغييرات التي أحدثتها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية وغيرها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى كافة الأصعدة الاسرائيلية والعربية والدولية.

وكان لهذه الانتفاضة سلسلة من الممارسات الاقتصادية المباشرة، من أبرزها المقاطعة الواسعة للمنتجات الاسرائيلية التي يمكن الاستغناء عنها أو التي يمكن استبدالها بالمنتوجات الفلسطينية. كما أيقظت هذه الانتفاضة الوعي لدى الشعب الفلسطيني بضرورة الاعتماد على الذات (Self--Reliance)، وخلقت الرغبة الشديدة لديه للتخلص من التبعية والهيمنة الاسرائيلية على اقتصاده. وانعكست هذه الممارسات على مختلف الأنشطة الاقتصادية والصناعية والزراعية وغيرها، كما تركت آثارها على مستويات التشغيل والبطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وسينصب الاهتمام هنا على تأثير الانتفاضة الفلسطينية على مستويات التشغيل ومن ثم على معدّلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فعلى صعيد حجم التشغيل، لوحظ حدوث تحوّل عليه لصالح سوق العمل في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد ارتفعت نسبة الأيدي العاملة الفلسطينية التي تعمل في سوق العمل الداخلي من ٧ر٦٠ في المائة عام ١٩٨٧ الى ٧ر٦٣ في المائة عام ١٩٩٠ من مجموع القوى العاملة. وفي مقابل ذلك انخفضت نسبة العاملين في اسرائيل من ٣ر٣٩ في المائة الى ٢ر٣٦ في المائة خلال نفس الفترة[٣٠]. وقد لوحظ في البداية زيادة التشغيل في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وخاصة في القطاع الصناعي. وقد أظهرت إحدى الدراسات الميدانية، عن التصنيع في الضفة الغربية، أن عدد العاملين في المؤسسات الصناعية التي تشغل ٨ أشخاص فأكثر قد زاد بحوالي ٥٦٦ ٢ عاملا أو بنسبة ٩ر٣٥ في المائة من مجموع العاملين في هذه المؤسسات[٣١].

## الجدول ١- البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ١٩٦٨-١٩٩١
(بآلاف العاملين)

| السنة | الضفة الغربية (١) | | | | | | قطاع غزة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | | إناث | | المجموع | | ذكور | | إناث | | المجموع | |
| | العدد المئوية | النسبة | العدد المئوية | النسبة | العدد المئوية | النسبة | العدد المئوية | النسبة | العدد المئوية | النسبة | العدد المئوية | النسبة |
| ١٩٦٨ | ٩ر٣ | ١ر٩٢ | ٠ر٨ | ٧ر٩ | ١ر١٠ | ٩ر١٠ | ٦ر٧ | ٧٣ر٦ | ٢ر٤ | ٢٦ر٤ | ٩ر١ | -ر١٧ |
| ١٩٧٠ | ٣ر٤ | ٨٩ر٥ | ٠ر٤ | ١٠ر٥ | ٣ر٨ | ٣ر٢ | ٢ر٤ | ٦٤ر٧ | ١ر٣ | ٣٥ر٣ | ٣ر٧ | ٥ر٩ |
| ١٩٧٥ | ١ر٢ | -ر٧٥ | ٠ر٤ | -ر٢٥ | ١ر٦ | ١ر٢ | ٠ر١ | -ر٢٥ | ٠ر٢ | -ر٧٥ | ٠ر٣ | ٠ر٤ |
| ١٩٨٠ | ١ر٩ | ٨٦ر٤ | ٠ر٣ | ١٣ر٦ | ٢ر٢ | ١ر٦ | ٠ر٢ | -ر٥٠ | ٠ر٢ | -ر٥٠ | ٠ر٤ | ٠ر٥ |
| ١٩٨٥ | ٦ر٦ | ٨٢ر٥ | ١ر٤ | ١٧ر٥ | -ر٨ | -ر٥ | -ر١ | ٩٠ر٩ | ٠ر١ | ٩ر١ | ١ر١ | ١ر٢ |
| ١٩٨٧ | ٣ر٧ | ٨٠ر٤ | ٠ر٩ | ١٩ر٦ | ٤ر٦ | ٢ر٥ | ١ر٤ | ٨٧ر٥ | ٠ر٢ | ١٢ر٥ | ١ر٦ | ١ر٦ |
| ١٩٨٨ | ٤ر٥ | ٨٨ر٢ | ١ر٠ | ١١ر٨ | ١ر٥ | ٢ر٧ | ٢ر٢ | ٩١ر٧ | ٠ر٢ | ٨ر٣ | ٢ر٤ | ٢ر٣ |
| ١٩٨٩ | ٧ر٥ | ٩٠ر٤ | ٠ر٨ | ٩ر٦ | ٨ر٣ | ٤ر٤ | ٢ر٤ | -ر٩٦ | ١ر٠ | -ر٤ | ٢ر٥ | ٢ر٥ |
| ١٩٩٠ | ٦ر٤ | ٩٠ر١ | ٠ر٧ | ٩ر٩ | ١ر٧ | ٣ر٦ | ٣ر٩ | ٩٥ر١ | ٠ر٢ | ٤ر٩ | ١ر٤ | ٣ر٨ |
| ١٩٩١ (٢) | - | - | -- | - | - | ١٢ر٢ | -- | -- | - | - | - | -ر٤ |

المصدر: ١- CBS, Statistical Abstract of Israel, various volumes.
٢- مكتب الاحصاء/نابلس.

(١) البيانات لا تتضمن القدس الشرقية.
(٢) حتى حزيران/يونيو ١٩٩٠.

الشكل ١- البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة

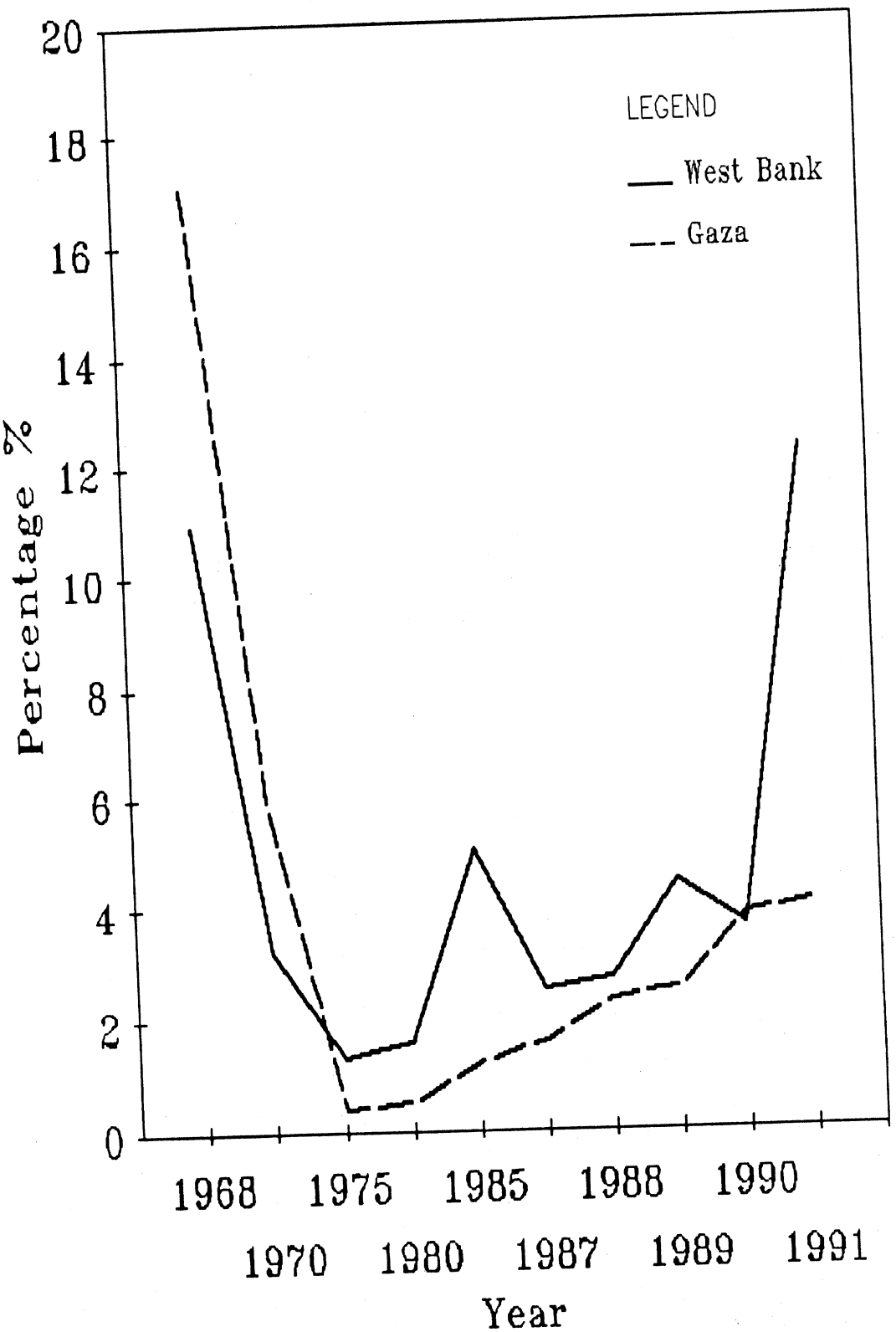

الشكل ٢- البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة

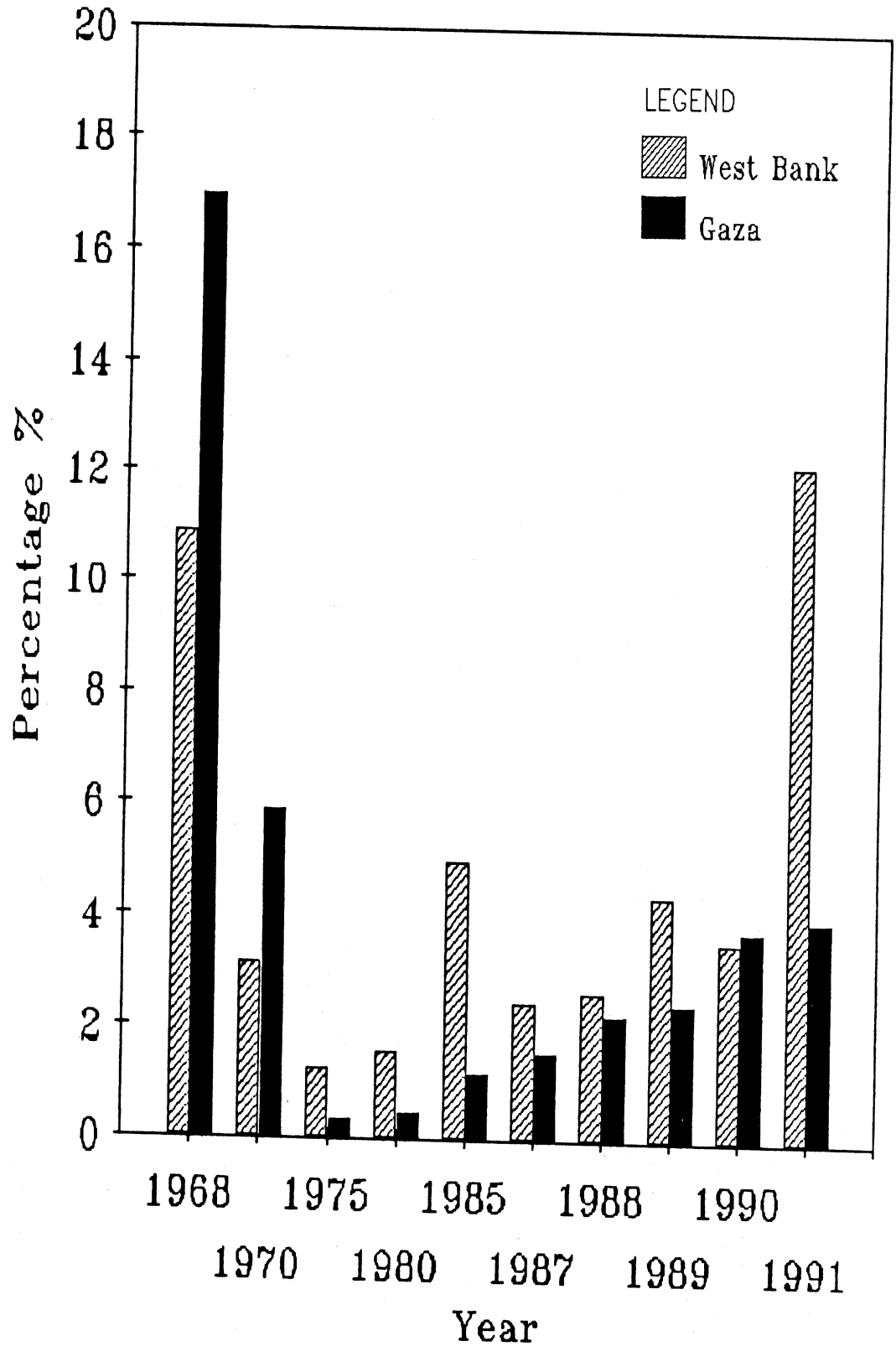

أما على صعيد سوق العمل الاسرائيلي، فقد لوحظ انخفاض عدد الأيدي العاملة الفلسطينية التي تعمل في هذه السوق. حيث انخفض عدد العاملين من هذه الأراضي في اسرائيل من ٥٠٠ ١٢٩ عامل عام ١٩٨٧ الى ٠٠٠ ١٢٥ عامل عام ١٩٨٩ أو بنسبة ٥ر٣ في المائة(٣٢). ومن الجدير بالذكر هنا أن نسبة الانخفاض في عدد الأيدي العاملة الفلسطينية، في اسرائيل، لا تعبر عن النقص الفعلي في عرض الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الاسرائيلي. فقد أدت الاضرابات الشاملة التي تعلنها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وحركة حماس، بالاضافة الى فرض منع التجول من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي على مختلف المدن والقرى الفلسطينية، الى غياب العمال الفلسطينيين في اسرائيل عن أماكن عملهم في هذه الأيام، الأمر الذي أدى الى انخفاض عرض العمل للقوى العاملة الفلسطينية في اسرائيل بنسبة وصلت عام ١٩٨٨ الى ٢٥ في المائة من مجموع القوى العاملة الفلسطينية في اسرائيل(٣٣).

ومن آثار الانتفاضة الفلسطينية الأخرى، على مستويات التشغيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، انخفاض عدد ساعات العمل الأسبوعي وعدد أيام العمل الشهري. فالإضرابات الشاملة والجزئية التي تعلنها القيادة الموحدة للانتفاضة وحركة حماس، وفرض منع التجول من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي على المدن والقرى الفلسطينية، أدت الى تقليل عدد ساعات العمل الأسبوعي وعدد أيام العمل الشهري. فقد انخفض معدل ساعات العمل الأسبوعي، في الضفة الغربية من ١ر٤٤ ساعة عام ١٩٨٧ الى ٩ر٣٢ ساعة عام ١٩٨٩، وفي عام ١٩٨٨ انخفض هذا المعدل الى ٢ر٣٠ ساعة. وفي قطاع غزة انخفض هذا المعدل من ٦ر٤٢ ساعة عام ١٩٨٧ الى ٩ر٣٥ ساعة عام ١٩٨٩، وفي عام ١٩٨٨ انخفض هذا المعدل الى ٣٤ ساعة في الأسبوع(٣٤). وكذلك الأمر بالنسبة لمعدل ساعات العمل الأسبوعي للعاملين الفلسطينيين في اسرائيل، فقد انخفض من ٥ر٤٤ ساعة عام ١٩٨٧ الى ٩ر٣٥ ساعة عام ١٩٨٩، علماً بأنه انخفض في عام ١٩٨٨ الى أدنى نقطة له فبلغ ٨ر٣٣ ساعة (٣٥).

ونلاحظ الشيء نفسه بالنسبة لعدد أيام العمل الشهري، حيث انخفضت في الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ من ٢ر٢٤ يوم عمل الى ٥ر٢١ يوم عمل، وفي قطاع غزة من ١ر٢٤ يوم عمل الى ٤ر١٩ يوم عمل. وبالنسبة للعاملين في اسرائيل فقد انخفض معدل أيام العمل الشهري لهم خلال نفس الفترة من ٢٢ يوم عمل الى ٣ر١٧ يوم عمل(٣٦).

ويُلاحظ، من كل ما تقدم، أن التغييرات التي حدثت على مستويات التشغيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قد دفعت بإتجاه زيادة معدّلات البطالة في هذه الأراضي. فنقص عدد العاملين الفلسطينيين في اسرائيل لم يقابله زيادة كافية في فرص العمل في الاقتصاد المحلي الفلسطيني، كما أن نقص معدلات ساعات العمل الاسبوعية، وعدد أيام العمل الشهرية دفعت بإتجاه زيادة البطالة الجزئية. وقد زاد من حدة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة الاجراءات القمعية التي اتخذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي لقمع الانتفاضة الفلسطينية، مثل فرض منع التجول لفترات طويلة، والضرائب الباهظة التي تفرضها، وإعاقة حركة النقل البري بين أجزاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإصدار البطاقات الخضراء التي تمنع حاملها من العمل في اسرائيل، وإدخال نظام البطاقات الممغنطة التي تمنع الشخص الذي لا يحملها من العمل في اسرائيل.

وعلى الرغم من أن الاحصاءات الاسرائيلية تنشر معدلات بطالة منخفضة للأسباب التي ذكرت، الا أن معدلات البطالة التي نشرتها عن الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الانتفاضة، تشير الى حدوث ارتفاع في هذه المعدلات. فقد ارتفع معدل البطالة في الضفة الغربية من ٥ر٢ في المائة عام ١٩٨٧ الى ٧ر٢ في المائة عام ١٩٨٨ والى ٤ر٤ في المائة عام ١٩٨٩، ثم انخفض الى ٦ر٣ في المائة عام ١٩٩٠. وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع غزة، حيث ارتفعت معدلات البطالة فيه من ٤ر١ في المائة عام ١٩٨٧ الى ٣ر٢ في المائة عام ١٩٨٨ والى ٤ر٢ في المائة عام ١٩٨٩ والى ٧ر٣ في المائة عام ١٩٩٠(٣٧).

وكما سبق الإشارة فإن معدلات البطالة هذه لا تعكس الوضع الحقيقي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لأنها منخفضة، حيث تستثني أعداداً كبيرة من القوى العاملة كعاطلين عن العمل، منهم العاطلون جزئيا أو البطالة الجزئية أو الذين لا يبحثون بجدية عن العمل بسبب فقدانهم الأمل في الحصول على وظيفة أو عمل. ويُضاف الى ذلك آلاف الأشخاص الذين هم في سن العمل الذين أودعتهم سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ الانتفاضة الفلسطينية السجن لأسباب أمنية. كما استثنت الطريقة الجديدة، التي اتبعتها دائرة الاحصاءات الاسرائيلية في حصر عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة، أعدادا أخرى من العاملين، ولم تعتبرهم عاطلين عن العمل، على الرغم من أنهم فعلا عاطلون عن العمل. فقد اعتبرت دائرة الاحصاءات الاسرائيلية، وفقا للطريقة الجديدة، الشخص العاطل عن العمل بأنه الشخص الذي لا يوجد له مكان عمل إطلاقاً. ويستثني هذا التعريف الأشخاص الذين لهم مكان عمل حتى لو كانوا عاطلين عن العمل فعلا بسبب عدم تمكّنهم من الذهاب الى العمل لأنهم يحملون الهوية الخضراء أو عدم إصدار تصريح عمل لهم أو عدم إصدار بطاقة ممغنطة لهم لتمكينهم من الذهاب الى أماكن عملهم في اسرائيل.

فإذا ما أُخذ الأشخاص العاملون بشكل جزئي أو البطالة الجزئية والغائبين عن عملهم في الاعتبار، فإن معدل البطالة في الضفة الغربية عام ١٩٨٨ وصل الى ٥ر٣٥ في المائة، وفي عام ١٩٨٩ الى ٨ر٢٨ في المائة، وفي عام ١٩٩٠ الى ٨ر١٩ في المائة. وفي قطاع غزة وصل معدل البطالة عام ١٩٨٨ الى ٤ر٣١ في المائة، وفي عام ١٩٨٩ الى ٦ر٣٠ في المائة، وفي عام ١٩٩٠ الى ٩ر٣٠ في المائة(٣٨). أما معدل البطالة في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة فإنه وصل وفقا لذلك عام ١٩٩٠ الى ٣ر٢٢ في المائة(٣٩).

على الرغم من أن الاحصاءات الدولية لا تشمل المعتقلين أو السجناء ضمن تعريفها للعاطلين عن العمل، فإن الوضع الخاص للأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالذات ازدياد أعداد المعتقلين سياسيا منذ اندلاع الانتفاضة، يتطلب أخذ هذه الأعداد في الاعتبار عند حساب معدل البطالة السائد في هذه الأراضي. إذ أن الغالبية الساحقة منهم سوف تنضم بعد خروجها من السجن الى جموع العاطلين عن العمل، وبالتالي لا بد عند وضع البرامج والسياسات لمكافحة البطالة في هذه الأراضي من أخذ ذلك في الاعتبار. واستنادا الى ذلك، فإنه إذا ما أُضيف الى معدل البطالة السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة ألوف المعتقلين في سن العمل والذين قدّر عددهم عام ١٩٩٠ بحوالي ٠٠٠ ١٥ معتقل، فإن عدد العاطلين عن العمل سيرتفع عام ١٩٩٠ في الأراضي الفلسطينية المحتلة الى حوالي ٠٠٠ ٨٣ شخص. وهذا يعني أن معدل البطالة في هذه الأراضي سيكون حوالي ٢ر٢٧ في المائة(٤٠).

٣- تأثير الهجرة اليهودية المكثّفة وأزمة الخليج على معدلات البطالة

أدت التغيرات الكبيرة، التي حدثت في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية في أواخر عام ١٩٨٩ وعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ الى موجات هجرة يهودية كثيفة منها الى اسرائيل. إذ وصل عدد المهاجرين اليهود الجدد الى اسرائيل في أواخر عام ١٩٨٩ الى ٥٦٥ ١٧ مهاجراً، وفي عام ١٩٩٠ وصل اليها ٠١٧ ١٩٢ مهاجراً(٤١). كما وصل عدد المهاجرين الجدد الى اسرائيل منذ مطلع العام الحالي ١٩٩١ وحتى شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الى ٠٠٠ ١٩٧ مهاجر(٤٢). وبذلك يصل عدد المهاجرين اليهود الجدد الى اسرائيل منذ بدء موجات الهجرة اليهودية الكثيفة اليها في أواخر عام ١٩٨٩، وحتى الآن الى ٥٨٢ ٤٠٦ مهاجراً.

ولمعرفة مدى تأثير موجات الهجرة اليهودية الجديدة على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا بد من معرفة بعض الخصائص التعليمية والديمغرافية لهؤلاء المهاجرين والى أي مدى يمكن لهؤلاء أن يحلّوا محل الأيدي العاملة من الأراضي الفلسطينية المحتلة في اسرائيل.

وتشير البيانات الاسرائيلية الى أن ٢ر٢٣ في المائة من المهاجرين الذين وصلوا عام ١٩٩٠ هم في سن أقل من ١٥ عاماً، و ٤ر١٢ في المائة منهم يقعون ضمن فئة العمر ١٥-٢٤ سنة و ١ر١٢ في المائة منهم هم في سن ٦٥ عاماً فأكثر(٤٣). فإذا ما أخذنا في الاعتبار أن الأشخاص في سن ١٥-٢٤ سنة يكونون، في العادة، على مقاعد الدراسة، وبالتالي لا يتم حسابهم ضمن القوى العاملة النشطة، فإن ذلك يعني أن نسبة القوى العاملة بين المهاجرين اليهود الجدد من مجموع المهاجرين الاجمالي تصل الى ٦ر٥٢ في المائة. وهذا يعني أن من بين المهاجرين اليهود الجدد منذ عام ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩١، هناك ٧٠٠ ٢١٣ عامل سيدخلون سوق العمل الاسرائيلي للبحث عن عمل، وهم الذين سيشكلون عنصر الاحلال محل الأيدي العاملة الفلسطينية في اسرائيل. إلا أن العامل الحاسم، في هذا المجال، هو تأهيلهم العلمي، ونوع الوظائف التي سيعملون بها، أي ما إذا كانت هذه الوظائف هي نفسها التي يقوم بها العاملون الفلسطينيون في اسرائيل. واستنادا الى البيانات الاسرائيلية فإن ٣٩ في المائة من العاملين اليهود المهاجرين عام ١٩٩٠ يصنّفون الى فئة العلماء والأكاديميين، مثل المهندسين والأطباء والفيزيائيين. و ٤ر٣٤ في المائة منهم يصنّفون الى فئة الفنيين مثل الممرضين والممرضات، و ٤ر٣ في المائة منهم عبارة عن مدراء وكَتَبة، و ٦ر٣ في المائة هم عمال بيع وخدمات، و ٣ر٠ في المائة هم عمال زراعة و ٨ر١٢ في المائة عمال مَهَرة في الصناعة، وفقط ٢ر٠ في المائة هم عمال غير مَهَرة(٤٤). أما بالنسبة الى المهاجرين الجدد عام ١٩٩١، فتشير البيانات الاحصائية الاسرائيلية أن هناك ٠٠٠ ٢٧ خريج جامعي بينهم و ٠٠٠ ١٦ مهندس و ٣٢٥٠ طبيباً(٤٥).

ويتبين من مؤهلات المهاجرين الجدد العاملين أنهم لا يشكلون عنصرا احلاليا محل الأيدي العاملة الفلسطينية في اسرائيل إلا بنسبة ضئيلة. وخاصة تلك الفئات العمّالية المهاجرة التي تقع ضمن فئات العمال الصناعيين وعمال البيع والخدمات وعمال الزراعة والعمال غير المهرة والذين شكلوا نسبة حوالي ٣ر٢٢ في المائة من مجموع العمال المهاجرين عام ١٩٩٠. أما باقي العمال المهاجرين فهم من ذوي المهارات والمؤهلات العلمية العليا، على عكس العمالة الفلسطينية في اسرائيل، والتي هي، في غالبيتها، عمالة غير ماهرة، وتحتل المراتب الدنيا في سلّم المِهَن الوظيفي، وتؤدي الأعمال التي لا يقبل الاسرائيلي عملها في

العادة(٤٦). إلا أنه، في ضوء ارتفاع نسبة البطالة في اسرائيل، والتي وصلت عام ١٩٩٠ الى ١٠ر٦ في المائة(٤٧)، والتي من المتوقع أن تزداد في عام ١٩٩١، فإن إمكانية توفير فرص عمل ملائمة وكافية للمهاجرين اليهود الجدد لاستيعابهم فيها أمر غير محتمل. لذلك فإنه لم يبقَ أمام هؤلاء المهاجرين، إذا ما صمموا على البقاء في اسرائيل، إلا أن يقبلوا بالأعمال والوظائف التي يؤديها العمال الفلسطينيون في اسرائيل. ومن هذا المنطلق فإنهم سيشكلون عنصرا إحلاليا قويا للعمالة الفلسطينية في اسرائيل. وقد بدأ هذا الأمر في الظهور جليّاً منذ نهاية عام ١٩٨٩، حيث بدأت اسرائيل التضييق على العمالة الفلسطينية في اسرائيل عن طريق البطاقات الخضراء والبطاقات الممغنطة لمنعهم من الوصول الى أماكن عملهم في اسرائيل وإجبار أصحاب العمل الاسرائيليين على إحلال العمال اليهود المهاجرين الجدد محلهم. وقد ازدادت حدة هذا الأمر، عندما بدأت أزمة الخليج في آب/أغسطس ١٩٩٠، وعندما اندلعت حربها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، حيث مُنِع العمال الفلسطينيون من الوصول الى أماكن عملهم في اسرائيل، كما مُنعوا أيضا، بعد انتهائها مباشرة، من العودة الى أماكن عملهم في اسرائيل. وبعد مرور شهر تقريبا على انتهاء العمليات العسكرية في الخليج سُمِحَ لعدد قليل منهم يصل الى ٣٠ ٠٠٠ بالعودة الى أماكن عملهم في اسرائيل(٤٨). وبعد ذلك، سُمِحَ بشكل تدريجي لأعداد أخرى من العاملين الفلسطينيين بالعودة الى أماكن عملهم في اسرائيل وذلك بعد الحصول على إذن خاص من سلطات الاحتلال الاسرائيلي. وتصل نسبة العاملين الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين سُمِحَ لهم بالعودة الى أماكن عملهم حاليا الى حوالي ٧٠ في المائة من عدد العاملين الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في اسرائيل قبل اندلاع العمليات العسكرية في حرب الخليج، والذي وصل عام ١٩٩٠ الى ١٠٧ ٧٠٠ عامل(٤٩)، وباستثناء العاملين في اسرائيل من القدس الشرقية، حيث لم يُمنعوا من الاستمرار بالعمل في أماكن عملهم السابقة في اسرائيل. وهذا يعني أن هناك حوالي ٣٢ ٠٠٠ عامل فلسطيني من الأراضي الفلسطينية المحتلة كانوا يعملون في اسرائيل فقدوا وظائفهم وأماكن عملهم في اسرائيل، منهم ١٢ ٩٠٠ عامل من قطاع غزة و١٩ ٤٠٠ عامل من الضفة الغربية(٥٠).

وعلى ضوء تردي الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في أعقاب حرب الخليج، فإن الغالبية من هؤلاء العاملين لن يجدوا أماكن عمل بديلة، وسيبقون عاطلين عن العمل. إلا أنهم لا يشكلون وحدهم أعداد العاطلين عن العمل في هذه الأراضي، حيث يُضاف لهم العاطلون عن العمل أصلاً هناك، والذين وصل عددهم عام ١٩٩٠، طبقا للاحصاءات الاسرائيلية، في الضفة الغربية الى ١٠٠ ٧ عاطل عن العمل وفي قطاع غزة الى ١٠٠ ٤ عاطل عن العمل(٥١).

وبسبب أزمة الخليج واندلاع العمليات العسكرية هناك، فقد عاد الى الضفة الغربية وقطاع غزة آلاف من العاملين الفلسطينيين الذين يحملون الهوية العسكرية الاسرائيلية والذين يقدّر عددهم وفقا لتصريح منسّق الأعمال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بحوالي ٣٠ ٠٠٠ عامل(٥٢). واذا صحّ هذا الرقم، فإن هؤلاء العاملين العائدين سيبقون عاطلين عن العمل لعدم توفر عمل لهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إذ أن الدافع وراء هجرتهم أصلاً هو عدم وجود عمل ملائم لهم في هذه الأراضي.

ويتضح من كل ما تقدّم أن التطورات والأحداث منذ الهجرة اليهودية الكثيفة وأزمة الخليج أثرت على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إذ على الرغم من نشر دائرة الاحصاءات الاسرائيلية معدلات منخفضة للبطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن أثر هذه التطورات والأحداث

كان كبيراً بحيث انعكست على معدلات البطالة التي تنشرها دائرة الاحصاءات الاسرائيلية. واستناداً الى الاحصاءات الاسرائيلية، فإن معدل البطالة في الضفة الغربية، وصل حتى نهاية شهر حزيران/يونيو عام ١٩٩١ الى ١٢٫٢ في المائة، وفي قطاع غزة الى ٤ في المائة(٥٣).

وعلى الرغم من أن هذه المعدلات للبطالة مرتفعة، بالمقارنة مع السنوات السابقة، فيُعتقد مع ذلك أن معدلات البطالة هذه لا تعكس الواقع الحالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأنها تتجاهل فئات كثيرة من القوى العاملة العاطلة عن العمل على النحو الذي اتضح سابقاً. ويمكن تقدير عدد العاطلين عن العمل وبالتالي معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام ١٩٩١ على النحو التالي:

- ٣٢ ٠٠٠ عاطل عن العمل بسبب عدم السماح لهم بالعودة الى عملهم في اسرائيل (١٩ ٤٠٠ عاطل عن العمل في الضفة الغربية و ١٢ ٦٠٠ عاطل عن العمل في قطاع غزة)؛

- ١٠ ٠٠٠ قادم من الكويت ودول الخليج، عادوا الى الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يشكل هؤلاء ثلث العاملين في الكويت الذين يحملون الهوية وعادوا الى الضفة الغربية والبالغ عددهم ٣٠ ٠٠٠ . أما الباقي فيُعتقد أنهم لن يبقوا في الضفة الغربية وسيبحثون عن عمل في الأردن وغيرها من الدول العربية والأجنبية؛

- ١١ ٢٠٠ عاطل عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب تردي الأحوال الاقتصادية فيهما(٥٤). أي أن عدد العاطلين عن العمل والذين يصنّفون كبطالة صريحة أو كاملة (Full-time Unemployment) سيصل الى ٥٣ ٢٠٠ عاطل عن العمل. وهذا يعني أن نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ستصل مع نهاية عام ١٩٩١ الى ١٦٫٨ في المائة(٥٥).

وإذا أُخذت في الاعتبار البطالة الجزئية والأشخاص الغائبين عن عملهم بشكل مؤقت والذين يقدّر عددهم عام ١٩٩٠ بحوالي ٦١ ٨٠٠ شخص(٥٦)، فإن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سترتفع الى ٣٦٫٤ في المائة. وإذا ما تمت إضافة عدد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، والذي وصل عام ١٩٩١ الى ٢٠ ٠٠٠(٥٧)، فإن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سيصل الى ٤٢٫٧ في المائة.

## رابعا- خصائص العاطلين عن العمل

لا تتضمن الاحصاءات الاسرائيلية المنشورة أية بيانات عن خصائص العاطلين عن العمل، باستثناء توزيعهم حسب الجنس. إذ لا يوجد في هذه الاحصاءات أية إشارة الى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لذلك، ولمعرفة أهم هذه الخصائص أُجريت دراسة ميدانية، تمت خلالها مقابلة ١٣٩ عاطلاً عن العمل بطريقة عشوائية، من مختلف المناطق في الأراضي الفلسطينية المحتلة (٨٢ من الضفة الغربية و ٥٧ من قطاع غزة). وقد أُجريت هذه الدراسة الميدانية في شهر تشرين الأول/أكتوبر وبداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وسيُعتمد على نتائج هذه الدراسة في توضيح خصائص العاطلين عن العمل في هذه الأراضي.

### ألف- توزيع العاطلين عن العمل حسب الجنس

تشير المعطيات الواردة في الجدول ١ الى أن الغالبية العظمى للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة هم من الذكور، حيث شكلوا عام ١٩٨٧ في الضفة الغربية ٤ر٨٠ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل فيها، وتراوحت نسبتهم خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧ ما بين ١ر٩٢ في المائة عام ١٩٦٨ و٧٥ في المائة عام ١٩٧٥. وفي عام ١٩٩٠ ارتفعت نسبة الذكور العاطلين عن العمل الى ١ر٩٠ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل في الضفة الغربية(٥٨).

وفي قطاع غزة، شكّل الذكور أيضا الغالبية العظمى للعاطلين عن العمل، حيث وصلت نسبة الذكور العاطلين عن العمل عام ١٩٨٧ الى ٥ر٨٧ في المائة. كما تراوحت نسبة الذكور العاطلين عن العمل خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧، باستثناء عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ما بين ٧ر٦٤ في المائة و ٩ر٩٠ في المائة. وفي عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ وصلت نسبة الذكور العاطلين عن العمل الى ٢٥ في المائة و ٥٠ في المائة على التوالي، الأمر الذي يشير الى وجود كساد اقتصادي في هذه السنوات، الأمر الذي يعني ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بين الإناث، لأن الإناث هم أول من يتأثر بالأزمة الاقتصادية.

أما في عام ١٩٩٠، فإن نسبة الذكور بين العاطلين عن العمل من مجموع العاطلين عن العمل في قطاع غزة قد ارتفعت وسجلت أعلى نقطة لها منذ عام ١٩٦٨، حيث وصلت الى ١ر٩٥ في المائة(٥٩).

ويعود ارتفاع نسبة الذكور بين العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة الى انخفاض نسبة مساهمة الإناث فيها، حيث وصلت في قطاع غزة عام ١٩٩٠ الى ١ر٩ في المائة وفي الضفة الغربية الى ٩ر٨ في المائة(٦٠). إذ أن الغالبية العظمى من الإناث في سن العمل لا يعملن لكونهن ربّات بيوت، وبالتالي خرجن من سوق العمل، إذ وصلت نسبتهن عام ١٩٨٧ في الضفة الغربية الى ٧٣ في المائة من مجموع الإناث في سن العمل، وفي قطاع غزة وصلت هذه النسبة الى ٨٦ في المائة. إضافة الى ذلك فإن هناك ١١ في المائة من الإناث في سن العمل في الضفة الغربية و ١٠ في المائة منهن في قطاع غزة لا يعملن بسبب الدراسة(٦١).

الشكل ٣- البطالة في الضفة الغربية حسب الجنس

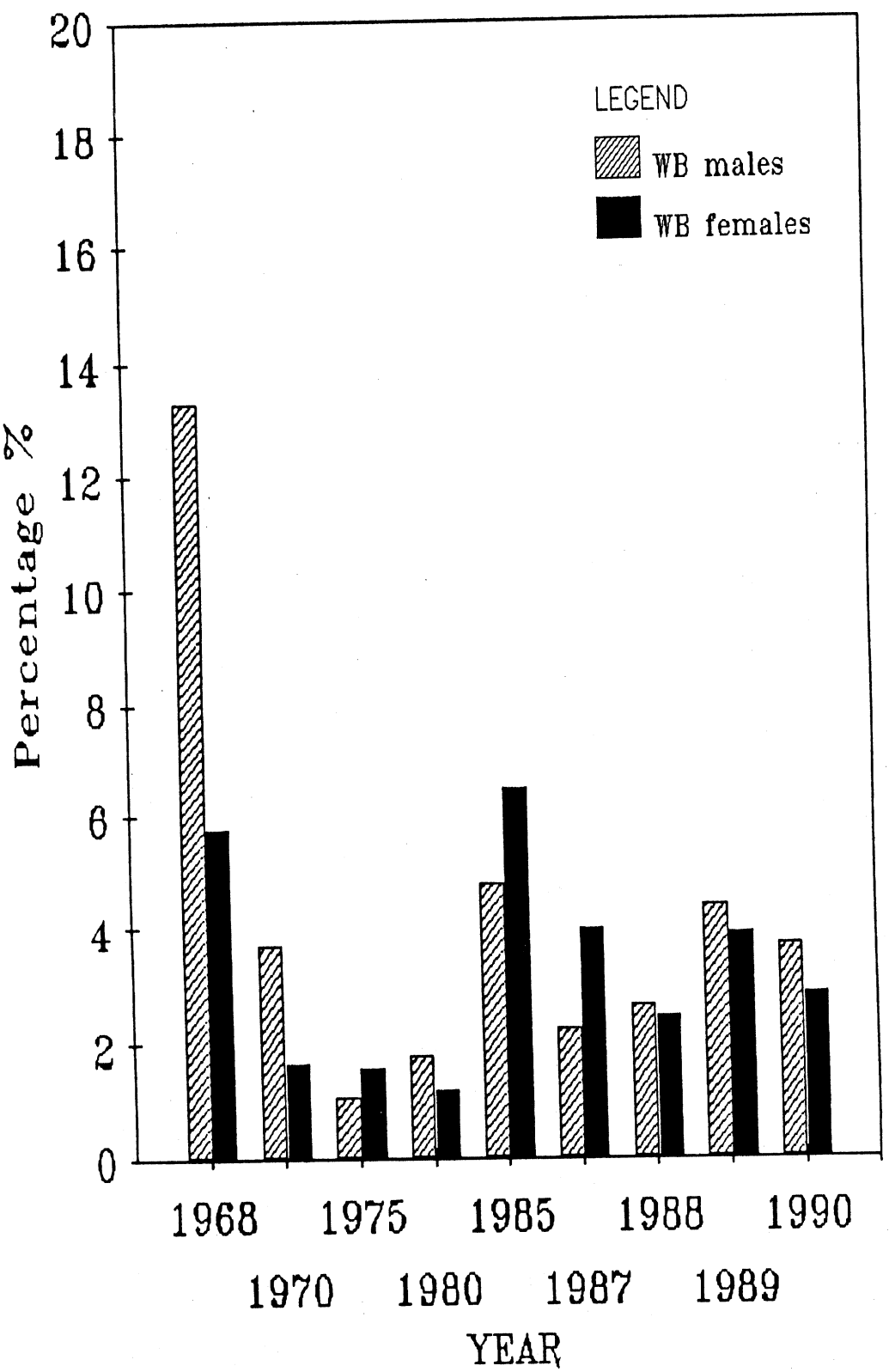

الشكل ٤- البطالة في الضفة الغربية حسب الجنس

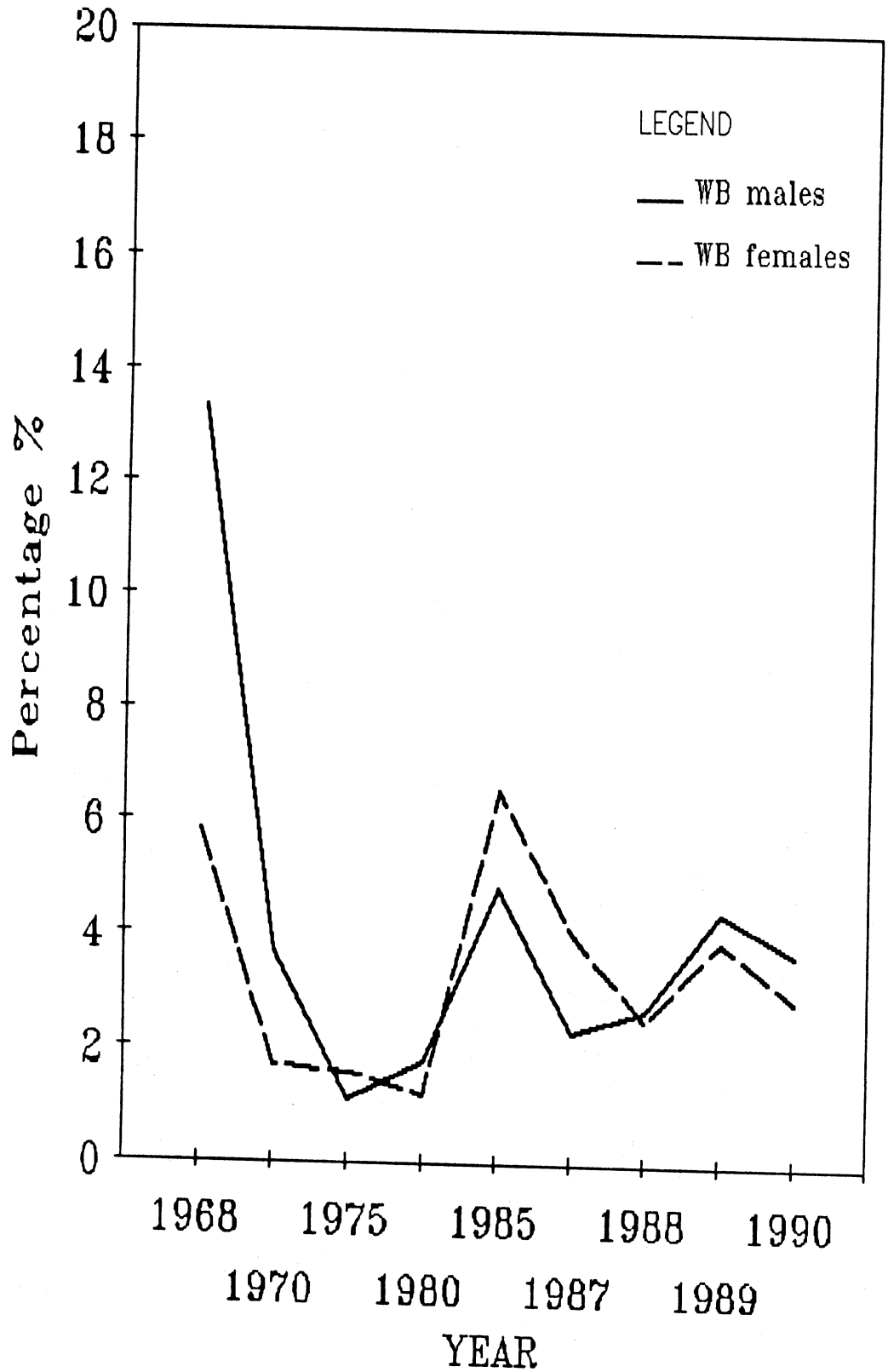

كما أظهرت الدراسة الميدانية التي أجريناها الى أن ٩٥ر٧ في المائة من العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة هم من الذكور. في الضفة الغربية لوحدها وصلت هذه النسبة الى ٩٢ر٧ في المائة وفي قطاع غزة الى ١٠٠ في المائة.

ولدى النظر الى معدلات البطالة بين الذكور والإناث كل على حدة، يتضح أن البطالة تنتشر بين الإناث أكثر منها بين الذكور في قطاع غزة، حيث تراوحت معدلات البطالة بين الإناث في قطاع غزة خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٠ ما بين ٣٦ر٤ في المائة و ٢ر٤ في المائة. أما معدل البطالة بين الذكور فيه فقد تراوح خلال نفس الفترة ما بين ١٦ر٦ في المائة و ١ر٠ في المائة (الجدول ٢).

**الجدول ٢- البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس**

**(بالآلاف)**

| السنة | الضفة الغربية(١) | | | | قطاع غزة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | | إناث | | ذكور | | إناث | |
| | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية |
| ١٩٦٨ | ٩ر٣ | ١٣ر٣ | ٠ر٨ | ٥ر٨ | ٦ر٧ | ١٦ر٦ | ٢ر٤ | ٣٦ر٤ |
| ١٩٧٠ | ٣ر٤ | ٣ر٧ | ٠ر٤ | ١ر٧ | ٢ر٤ | ٤ر٤ | ١ر٣ | ٢٤ر١ |
| ١٩٧٥ | ١ر٢ | ١ر١ | ٠ر٤ | ١ر٦ | ٠ر١ | ٠ر١ | ٠ر٢ | -ر٤ |
| ١٩٨٠ | ١ر٩ | ١ر٨ | ٠ر٣ | ١ر٢ | ٠ر٢ | ٠ر٣ | ٠ر٢ | ٣ر٩ |
| ١٩٨٥ | ٦ر٦ | ٤ر٨ | ١ر٤ | ٦ر٥ | -ر١ | ١ر١ | ٠ر١ | ٢ر٤ |
| ١٩٨٧ | ٣ر٧ | ٢ر٣ | ٠ر٩ | -ر٤ | ١ر٤ | ١ر٤ | ٠ر٢ | ٤ر٧ |
| ١٩٨٨ | ٤ر٥ | ٢ر٧ | ٠ر٦ | ٢ر٥ | ٢ر٢ | ٢ر٣ | ٠ر٢ | ٥ر٦ |
| ١٩٨٩ | ٧ر٥ | ٤ر٤ | ٠ر٨ | ٣ر٩ | ٢ر٤ | ٢ر٤ | ٠ر١ | ٣ر٢ |
| ١٩٩٠ | ٦ر٤ | ٣ر٧ | ٠ر٧ | ٢ر٩ | ٣ر٩ | ٣ر٧ | ٠ر٢ | ٦ر٧ |
| ١٩٩١ | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |

المصدر: CBS, Statistical Abstract of Israel, various volumes.

ملاحظة: (..) تشير الى عدم توفر البيانات.

(١) لا تتضمن البيانات القدس الشرقية.

الشكل ٥- البطالة في قطاع غزة حسب الجنس

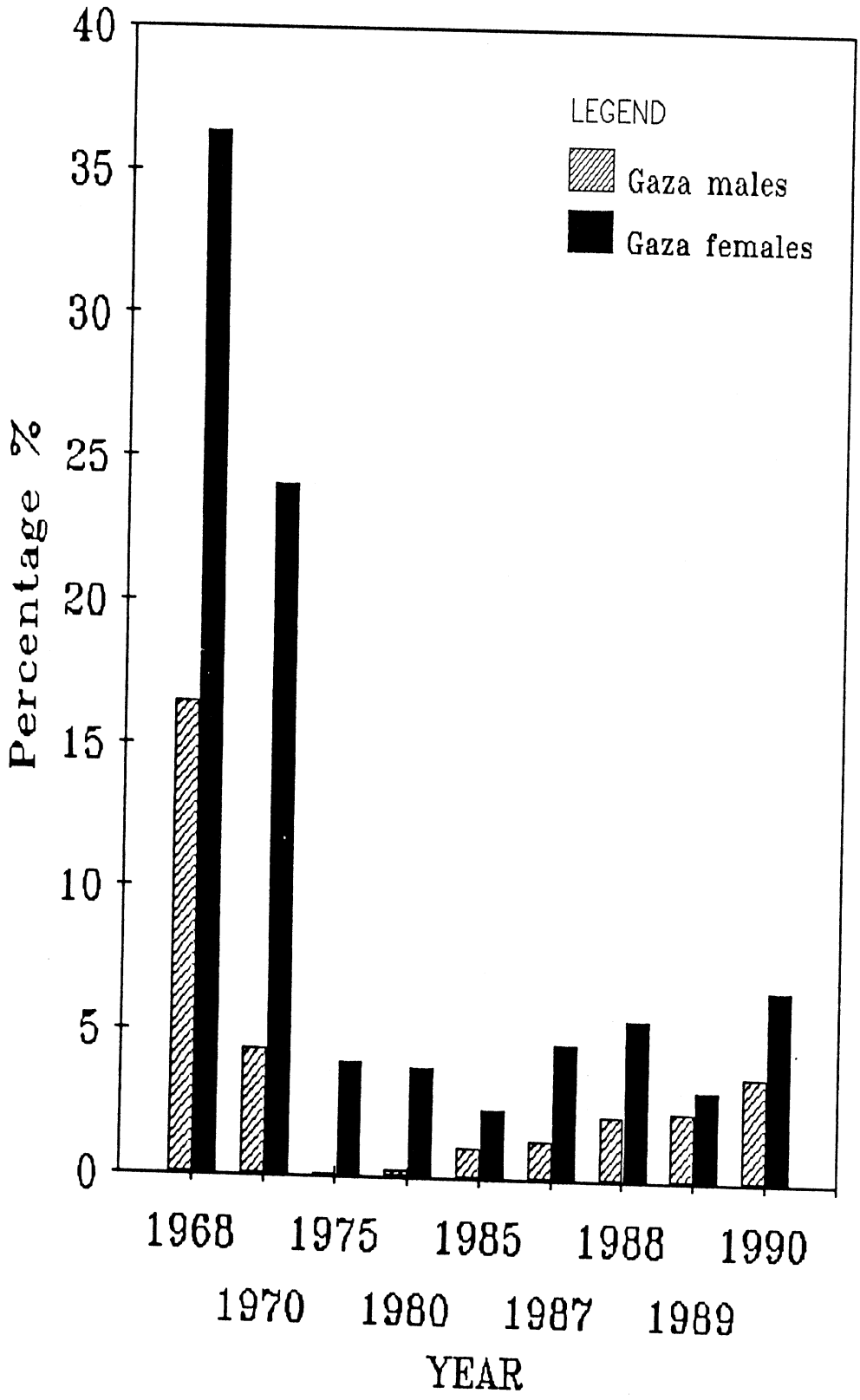

الشكل ٦- البطالة في قطاع غزة حسب الجنس

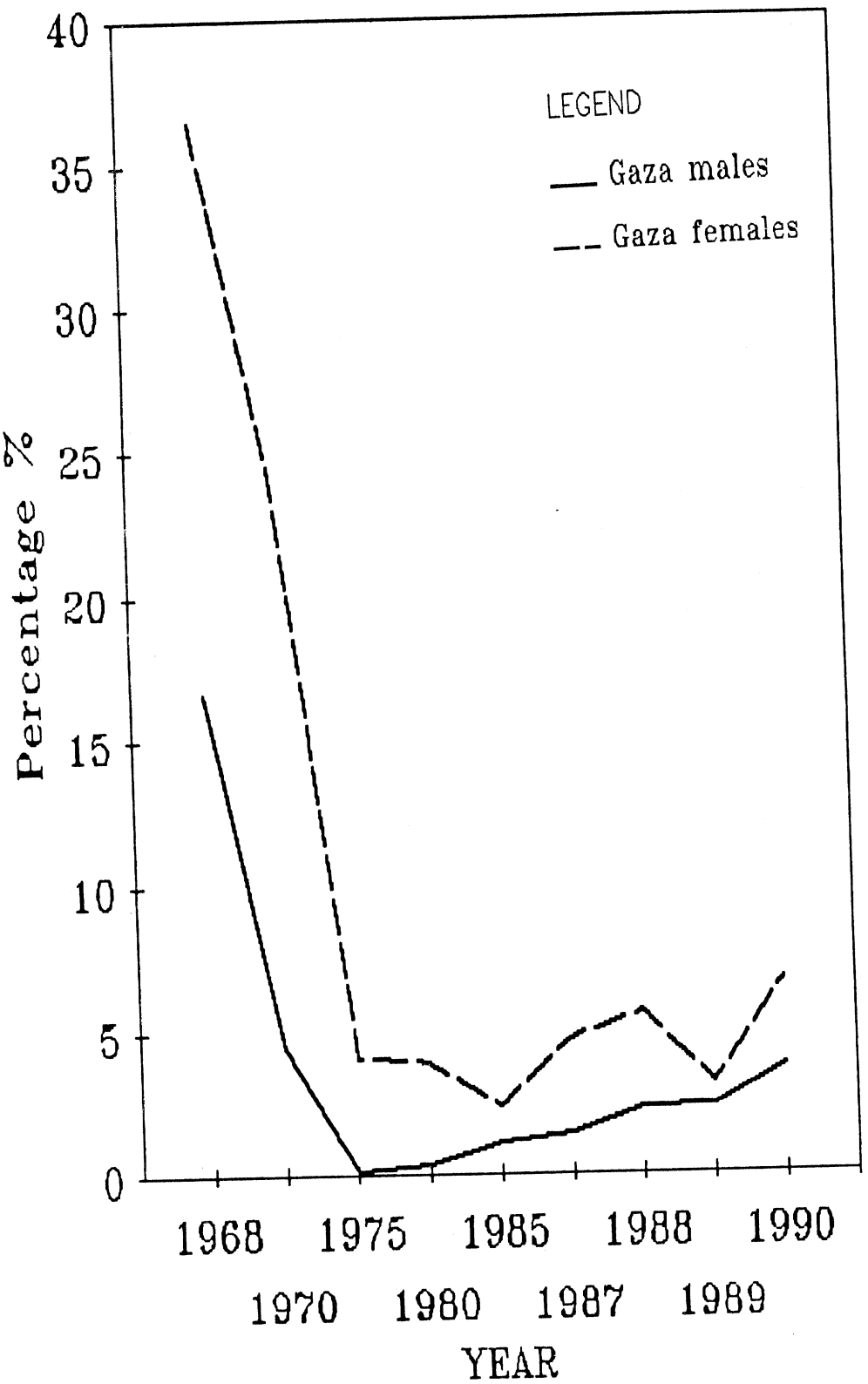

وعلى عكس الوضع في قطاع غزة، نجد أن معدلات البطالة في الضفة الغربية كانت أعلى من هذه المعدلات بين الإناث فيها، حيث تراوحت معدلات البطالة بين الذكور في الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٠ ما بين ٣ر١٣ في المائة و ١ر١ في المائة، وتراوحت هذه المعدلات بين الإناث خلال نفس الفترة ما بين ٥ر٦ في المائة و ٢ر١ في المائة (أنظر الجدول ٢).

باء- التركيب العمري للعاطلين عن العمل

كما ذُكر أعلاه، فإن الاحصاءات الاسرائيلية لا تتضمن أية إشارة الى التركيب العمري للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أظهرت الدراسة الميدانية التي أجريناها في الضفة الغربية أن هناك ١ر٦ في المائة من العاطلين عن العمل يقعون ضمن فئة العمر ١٥-١٩ سنة، و ٨ر٢٦ في المائة ضمن فئة العمر ٢٠-٢٤ سنة، و ٢ر٤٠ في المائة ضمن فئة العمر ٢٥-٢٩ سنة، و ٢ر١٢ في المائة ضمن فئة العمر ٣٠-٣٤ سنة. ويلاحظ أن العاطلين عن العمل، ضمن فئة العمر ٣٥ سنة فما فوق، قليلة، حيث وصلت نسبتهم الى ٧ر٢٠ في المائة. أما في قطاع غزة فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن ٥ر٣ في المائة من العاطلين عن العمل يقعون ضمن فئة العمر ١٥-١٩ سنة، و ٨ر٢٢ في المائة ضمن فئة العمر ٢٠-٢٤ سنة، و ١ر٢٨ في المائة ضمن فئة العمر ٢٥-٢٩ سنة، و ١٤ في المائة ضمن فئة العمر ٣٠-٣٤ سنة. ويختلف الوضع في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية فيما يتعلق بنسبة العاطلين عن العمل ضمن فئة العمر ٣٥ سنة فما فوق، حيث وصلت نسبتهم الى ٣ر٣٣ في المائة (أنظر الجدول ٣).

وبالنسبة للعاطلين عن العمل، الذين لم يسبق لهم أن عملوا، أي الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة (New entrants)، فتشير معطيات الدراسة الميدانية الواردة في الجدول ٣ الى أن غالبية هؤلاء في الضفة الغربية من الشباب وتقع ضمن فئتي العمر ٢٠-٢٤ سنة و ٢٥-٢٩ سنة، حيث وصلت نسبتها معا ٧٥ في المائة. كما أن هناك نسبة ٨٥ر١٧ في المائة منهم تقع أعمارهم ضمن فئة العمر ٣٠-٣٤ سنة. كذلك الأمر في قطاع غزة، حيث تصل نسبة العاطلين عن العمل الذين لم يسبق لهم أن عملوا، أي دخلوا سوق العمل لأول مرة، ضمن فئتي العمر ٢٠-٢٤ سنة و ٢٥-٢٩ سنة الى ٥٠ في المائة، وهناك نسبة ٢٥ في المائة منهم تقع أعمارهم ضمن فئة العمر ٣٠-٣٤ سنة.

وكذلك الأمر بالنسبة للعاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل، حيث أن معظمهم من الشباب. ففي الضفة الغربية نجد أن نسبة العاطلين عن العمل الذين تقع أعمارهم ضمن فئتي العمر ٢٠-٢٤ سنة و٢٥-٢٩ سنة وصلت الى ٣٩ر٦٥ في المائة. وفي قطاع غزة وصلت نسبة العاطلين عن العمل ضمن فئتي العمر السابقتين الى ٦٤ في المائة.

ومن كل ما تقدم يتّضح أن البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منتشرة بصورة رئيسة بين الشباب، سواء الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة أم سبق لهم أن عملوا ولكنهم فقدوا أعمالهم فيما بعد.

## الجدول ٣- العاطلون عن العمل حسب فئات العمر والجنس

| فئات العمر | الضفة الغربية | | | | | | قطاع غزة | | | | | | المجموع | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | | إناث | | المجموع | | ذكور | | إناث | | المجموع | | ذكور | | إناث | | المجموع | |
| | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية |
| **الذين لم يسبق لهم العمل** | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| ١٥-١٩ | ٢ | ٩ر٠٩ | .. | .. | ٢ | ٧ر١٥ | ١ | ٢٥ر- | .. | .. | ١ | ٢٥ر- | ٣ | ١١ر٥٤ | .. | .. | ٣ | ٩ر٣٨ |
| ٢٠-٢٤ | ٥ | ٢٢ر٧٣ | ٢ | ٣٣ر٣٣ | ٧ | ٢٥ر- | ١ | ٢٥ر- | .. | .. | ١ | ٢٥ر- | ٦ | ٢٣ر٠٨ | ٢ | ٣٣ر٣٣ | ٨ | ٢٥ر- |
| ٢٥-٢٩ | ١٠ | ٤٥ر٤٥ | ٤ | ٦٦ر٦٧ | ١٤ | ٥٠ر- | ١ | ٢٥ر- | .. | .. | ١ | ٢٥ر- | ١١ | ٤٣ر٣٤ | ٤ | ٦٦ر٦٧ | ١٥ | ٤٦ر٧٨ |
| ٣٠-٣٤ | ٥ | ٢٢ر٧٣ | .. | .. | ٥ | ١٧ر٨٥ | ١ | ٢٥ر- | .. | .. | ١ | ٢٥ر- | ٦ | ٢٣ر٠٨ | .. | .. | ٦ | ١٨ر٧٥ |
| ٣٥-٣٩ | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| ٤٠-٤٤ | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| ٤٥-٤٩ | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| ٥٠-٥٤ | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| ٥٥ + | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| المجموع | ٢٢ | ٧٨ر٥٧ | ٦ | ٢١ر٤٣ | ٢٨ | ١٠٠ | ٤ | ١٠٠ | .. | .. | ٤ | ١٠٠ | ٢٦ | ٨١ر٢٥ | ٦ | ١٨ر٧٥ | ٣٢ | ١٠٠ |
| **الذين سبق لهم العمل** | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| ١٥-١٩ | ٣ | ٥ر٧٧ | .. | .. | ٣ | ٥ر٧٧ | ١ | ٢ر- | .. | .. | ١ | ٢ر- | ٤ | ٣ر٩٢ | .. | .. | ٤ | ٣ر٩٢ |
| ٢٠-٢٤ | ١٥ | ٣٨ر٨٥ | .. | .. | ١٥ | ٣٨ر٨٥ | ١٢ | ٢٤ر- | .. | .. | ١٢ | ٢٤ر- | ٢٧ | ٢٦ر٤٧ | .. | .. | ٢٧ | ٢٦ر٤٧ |
| ٢٥-٢٩ | ١٩ | ٣٦ر٥٤ | .. | .. | ١٩ | ٣٦ر٥٤ | ١٥ | ٣٠ر- | .. | .. | ١٥ | ٣٠ر- | ٣٤ | ٣٣ر٣٣ | .. | .. | ٣٤ | ٣٣ر٣٣ |
| ٣٠-٣٤ | ٥ | ٩ر٦٢ | .. | .. | ٥ | ٩ر٦٢ | ٧ | ١٤ر- | .. | .. | ٧ | ١٤ر- | ١٢ | ١١ر٧٦ | .. | .. | ١٢ | ١١ر٧٦ |
| ٣٥-٣٩ | ٩ | ١٧ر٣١ | .. | .. | ٩ | ١٧ر٣١ | ١٠ | ٢٠ر- | .. | .. | ١٠ | ٢٠ر- | ١٩ | ١٨ر٦٣ | .. | .. | ١٩ | ١٨ر٦٣ |
| ٤٠-٤٤ | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| ٤٥-٤٩ | ١ | ١ر٩٢ | .. | .. | ١ | ١ر٩٢ | ٥ | ١٠ر- | .. | .. | ٥ | ١٠ر- | ٦ | ٥ر٨٨ | .. | .. | ٦ | ٥ر٨٨ |
| ٥٠-٥٤ | ٢ | ٣ر٨٥ | .. | .. | ٢ | ٣ر٨٥ | ١ | ٢ر- | .. | .. | ١ | ٢ر- | ٣ | ٢ر٩٤ | .. | .. | ٣ | ٢ر٩٤ |
| ٥٥ + | .. | .. | .. | .. | .. | .. | ٢ | ٤ر- | .. | .. | ٢ | ٤ر- | ٢ | ١ر٩٦ | .. | .. | ٢ | ١ر٩٦ |
| المجموع | ٥٤ | ١٠٠ | .. | .. | ٥٤ | ١٠٠ | ٥٣ | ١٠٠ | .. | .. | ٥٣ | ١٠٠ | ١٠٧ | ١٠٠ | .. | .. | ١٠٧ | ١٠٠ |

المصدر: الدراسة الميدانية.

جيم- المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل

تدل المعطيات الواردة في الجدول ٤ على ارتفاع المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة الأمر الذي يشير الى تفشّي البطالة التركيبية في هذه الأراضي على النحو الذي سنبيّنه فيما بعد. من البيانات الواردة في الجدول السابق يتضح أن حملة الشهادات الجامعية يشكلون ٢٦ر٦٢ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإذا ما أضفنا اليهم نسبة حملة الشهادات من المعاهد المتوسطة والتي وصلت الى ١٧ر٢٦ في المائة، فإن أولئك العاطلين عن العمل سيشكّلون ٤٣ر٨٨ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل في هذه الأراضي. ويلي ذلك العاطلون عن العمل الذين أنهوا الدراسة الثانوية والذين تصل نسبتهم الى ٢٥ر٩٠ في المائة، ثم الذين أنهوا دراستهم الاعدادية وتصل نسبتهم الى ١٥ر١ في المائة. أما نسبة الأميّين بين العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة فهي قليلة ووصلت الى ٤ر٣٢ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل فيها.

ويختلف المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل بين الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة، إذ تدل المعطيات الواردة في الجدول السابق على ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من حملة المؤهلات الجامعية أو من المعاهد المتوسطة في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة. ففي الضفة الغربية تصل نسبة العاطلين عن العمل من حملة المؤهلات الجامعية أو من المعاهد المتوسطة الى ٥٢ر٤ في المائة من مجموع العاطلين فيها. أما في قطاع غزة فقد وصلت هذه النسبة الى ٣١ر٦ في المائة. كذلك الأمر بالنسبة للعاطلين عن العمل الأميّين أو الذين يعرفون القراءة والكتابة، فقد سجلت الضفة الغربية نسبة أقل من قطاع غزة، حيث وصلت نسبة الأميين العاطلين عن العمل في الضفة الغربية الى ٢ر٤٣ في المائة، في حين وصلت هذه النسبة في قطاع غزة الى ١٥ر٧٩ في المائة.

وبالنسبة لمؤهلات العاطلين عن العمل في الضفة الغربية الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، فإننا نجد من المعطيات الواردة في الجدول ٥ أن ٧١ر٤ في المائة منهم يحملون درجة جامعية أو شهادة من معهد متوسط، وذلك على عكس العاطلين عن العمل في الضفة الغربية الذين سبق لهم العمل، حيث نجد أن نسبة الذين يحملون درجة جامعية أو شهادة من معهد متوسط أقل وتصل الى ٤٢ر٦ في المائة. وتصل نسبة العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل وأنهوا الدراسة الثانوية في الضفة الغربية الى ٣١ر٤٨ في المائة، أما أولئك العاطلون عن العمل الذين لم يسبق لهم العمل، فإن نسبة الذين أنهوا دراستهم الثانوية بينهم تصل الى ٢٥ في المائة.

وتعتبر نسبة الأميين بين العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل في الضفة الغربية قليلة ووصلت الى ٣ر٧٠ في المائة، في حين تنعدم الأمية بين العاطلين عن العمل الذين لم يسبق لهم العمل في الضفة الغربية.

ويشبه المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل في قطاع غزة مثيله في الضفة الغربية، حيث أظهرت البيانات الواردة في الجدول السابق أن نسبة العاطلين عن العمل الذين لم يسبق لهم العمل ويحملون مؤهلا جامعيا أو شهادة من معهد متوسط وصلت الى ٧٥ في المائة، الا أن نسبة العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل ويحملون مؤهلاً جامعيا أو شهادة من معهد متوسط فهي أقل وتصل الى ٢٨ر٣ في المائة. وفي قطاع غزة تنتشر البطالة بين أولئك الأشخاص الذين سبق لهم العمل وأنهوا المرحلة الثانوية أو الاعدادية، حيث تصل نسبتهم الى ٥١ر٤١ في المائة. أما نسبة الأمية بين العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل فهي أكثر من مثيلتها في الضفة الغربية وتصل الى ٥٥ر٧ في المائة، إلاّ أن الأمية تنعدم بين العاطلين عن العمل الذين لم يسبق لهم العمل في قطاع غزة، كما هو الحال في الضفة الغربية.

**الجدول ٤- العاطلون عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | الضفة الغربية | | قطاع غزة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية |
| أمي | ٢ | ٢ر٤٣ | ٤ | ٧ر٠٢ | ٦ | ٤ر٣٢ |
| يعرف القراءة والكتابة | ٠٠ | ٠٠ | ٥ | ٨ر٧٧ | ٥ | ٣ر٦٠ |
| ابتدائي | ٣ | ٣ر٦٦ | ٧ | ١٢ر٢٨ | ١٠ | ٧ر٢٠ |
| اعدادي | ١٠ | ١٢ر٢٠ | ١١ | ١٩ر٣٠ | ٢١ | ١٥ر١٠ |
| ثانوي | ٢٤ | ٢٩ر٢٦ | ١٢ | ٢١ر٠٥ | ٣٦ | ٢٥ر٩٠ |
| معهد متوسط | ١٠ | ١٢ر٠٢ | ١٤ | ٢٤ر٥٦ | ٢٤ | ١٧ر٢٦ |
| جامعي | ٣٣ | ٤٠ر٢٥ | ٤ | ٧ر٠٢ | ٣٧ | ٢٦ر٦٢ |
| المجموع | ٨٢ | ١٠٠ر٠٠ | ٥٧ | ١٠٠ر٠٠ | ١٣٩ | ١٠٠ر٠٠ |

المصدر: الدراسة الميدانية.

دال- العاطلون عن العمل حسب مكان الاقامة

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن ٦ر٤٤ في المائة من العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ينحدرون من المدن، و ٢٦ في المائة من القرى، و ٤ر١٩ في المائة من المخيمات (أنظر الجدول ٦). إلاّ أن الوضع مختلف فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة.

## الجدول ٥- العاطلون عن العمل حسب المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | الضفة الغربية | | | | | | قطاع غزة | | | | | | المجموع | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | | إناث | | المجموع | | ذكور | | إناث | | المجموع | | ذكور | | إناث | | المجموع | |
| | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية |
| **الذين لم يسبق لهم العمل** | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| أمي | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| يعرف القراءة والكتابة | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| ابتدائي | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| اعدادي | ١ | ٤ر٥٥ | .. | .. | ١ | ٢ر٦ | ١ | -ر٢٥ | .. | .. | ١ | -ر٢٥ | ٢ | ٧ر٦٩ | .. | .. | ٢ | ٦ر٢٥ |
| ثانوي | ٧ | ٣١ر٨٣ | .. | .. | ٧ | -ر٣٥ | .. | .. | .. | .. | .. | .. | ٧ | ٣٦ر٩٣ | .. | .. | ٧ | ٠ر٨٧ |
| معهد متوسط | ١ | ٤ر٥٥ | ٢ | ٣٣ر٣٣ | ٣ | ١٠ر٧ | ١ | -ر٢٥ | .. | .. | ١ | -ر٢٥ | ٢ | ٧ر٦٩ | ٢ | ٣٣ر٣٣ | ٤ | ٢ر٥ |
| جامعي | ١٣ | ٥٩ر٠٩ | ٤ | ٦٦ر٦٧ | ١٧ | ٦٠ر٧ | ٢ | -ر٥٠ | .. | .. | ٢ | -ر٥٠ | ١٥ | ٥٧ر٦٩ | ٤ | ٦٦ر٦٧ | ١٩ | ٦ر٣٧ |
| المجموع | ٢٢ | ١٠٠ | ٦ | ١٠٠ | ٢٨ | ١٠٠ | ٤ | ١٠٠ | .. | .. | ٤ | ١٠٠ | ٢٦ | ١٠٠ | ٦ | ١٠٠ | ٣٢ | ١٠٠ |
| **الذين سبق لهم العمل** | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| أمي | ٢ | ٣ر٧٠ | .. | .. | ٢ | ٣ر٧٠ | ٤ | ٧ر٥٥ | .. | .. | ٤ | ٧ر٥٥ | ٦ | ٥ر٦١ | .. | .. | ٦ | ١ر٦٠ |
| يعرف القراءة والكتابة | .. | .. | .. | .. | .. | .. | ٥ | ٩ر٤٣ | .. | .. | ٥ | ٩ر٤٣ | ٥ | ٤ر٦٧ | .. | .. | ٥ | ٠ر٦٧ |
| ابتدائي | ٣ | ٥ر٥٦ | .. | .. | ٣ | ٥ر٥٦ | ٧ | ١٣ر٢١ | .. | .. | ٧ | ١٣ر٢١ | ١٠ | ٩ر٣٥ | .. | .. | ١٠ | ١ر٣٤ |
| اعدادي | ٩ | ١٦ر٦٧ | .. | .. | ٩ | ١٦ر٦٧ | ١٠ | ١٨ر٨٧ | .. | .. | ١٠ | ١٨ر٨٧ | ١٩ | ١٧ر٧٦ | .. | .. | ١٩ | ٠ر٧٥ |
| ثانوي | ١٧ | ٣١ر٤٨ | .. | .. | ١٧ | ٣١ر٤٨ | ١٢ | ٢٢ر٦٤ | .. | .. | ١٢ | ٢٢ر٦٤ | ٢٩ | ٢٧ر١٠ | .. | .. | ٢٩ | ٠ر١٠ |
| معهد متوسط | ٧ | ١٢ر٩٦ | .. | .. | ٧ | ١٢ر٩٦ | ١٣ | ٢٤ر٥٣ | .. | .. | ١٣ | ٢٤ر٥٣ | ٢٠ | ١٨ر٦٩ | .. | .. | ٢٠ | ٠ر٦٩ |
| جامعي | ١٦ | ٢٩ر٦٣ | .. | .. | ١٦ | ٢٩ر٦٣ | ٢ | ٣ر٧٧ | .. | .. | ٢ | ٣ر٧٧ | ١٨ | ١٦ر٨٣ | .. | .. | ١٨ | ١ر٨٣ |
| المجموع | ٥٤ | ١٠٠ | .. | .. | ٥٤ | ١٠٠ | ٥٣ | ١٠٠ | .. | .. | ٥٣ | ١٠٠ | ١٠٧ | ١٠٠ | .. | .. | ١٠٧ | ١٠٠ |

المصدر: الدراسة الميدانية.

الجدول ٦- العاطلون عن العمل حسب مكان الاقامة

| | مدينة | | قرية | | مخيّم | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية |
| الضفة الغربية | ٣١ | ٣٧ر٨٠ | ٥٠ | -ر٦١ | ١ | ١ر٢٠ |
| قطاع غزة | ٣١ | ٥٤ر٣٨ | ٠٠ | ٠٠ | ٢٦ | ٤٥ر٦ |
| الضفة الغربية وقطاع غزة | ٦٢ | ٤٤ر٦٠ | ٥٠ | -ر٣٦ | ٢٧ | ١٩ر٤ |

المصدر: الدراسة الميدانية.

وتشير البيانات الواردة في الجدول السابق الى أن البطالة في الضفة الغربية تنتشر في الريف ثم في المدينة، بينما في قطاع غزة فهي منتشرة في المدينة كما في المخيمات. إذ تصل نسبة العاطلين عن العمل الذين يأتون من الريف في الضفة الغربية الى ٦١ في المائة، في حين تصل نسبة العاطلين عن العمل من المدن الى ٣٧ر٨ في المائة، وتلك من المخيمات فهي قليلة ووصلت الى ١ر٢ في المائة.

وفي قطاع غزة نجد أن نسبة العاطلين عن العمل الذين يقيمون في المدن تصل الى ٥٤ر٣٨ في المائة، ونسبة العاطلين عن العمل الذين يأتون من المخيمات الى ١٩ر٤ في المائة.

هاء- العاطلون عن العمل حسب مكان العمل السابق

دلّت الدراسة الميدانية عن العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل أن غالبيتهم كان يعمل في اسرائيل قبل أن يصبح عاطلاً عن العمل. وتشير المعطيات الواردة في الجدول ٧ الى أن ٧٠ر٠٩ في المائة من العاطلين عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين سبق لهم العمل كانوا يعملون في اسرائيل قبل أن يصبحوا عاطلين عن العمل. ويشير هذا الأمر مدى تأثر سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتغيّرات التي تحدث في سوق العمل الاسرائيلي وما ينتج عنها من طرد العمالة الفلسطينية هناك. أي أن ارتفاع نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعود بصورة رئيسة الى الاستغناء عن الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الاسرائيلي.

ولدى النظر الى الوضع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة، يتبيّن أن قطاع غزة كان أكثر تأثرا من الضفة الغربية نتيجة الطرد أو الاستغناء عن العمالة الفلسطينية في سوق العمل الاسرائيلي. إذ تظهر البيانات الواردة في الجدول السابق أن ٨٤ر٩١ في المائة من العاطلين عن العمل في قطاع غزة الذين سبق لهم العمل كانوا يعملون في اسرائيل. أما هذه النسبة في الضفة الغربية فكانت أقل ووصلت الى ٥٥ر٥٦ في المائة.

الجدول ٧- العاطلون عن العمل الذين سبق لهم العمل حسب مكان العمل السابق

| مكان العمل السابق | الضفة الغربية | | قطاع غزة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية |
| الضفة الغربية | ١٦ | ٢٩ر٦٣ | ٠٠ | ٠٠ | ١٦ | ١٤ر٩٥ |
| قطاع غزة | ٠٠ | ٠٠ | ٨ | ١٥ر٠٩ | ٨ | ٧ر٤٨ |
| اسرائيل | ٣٠ | ٥٥ر٥٦ | ٤٥ | ٨٤ر٩١ | ٧٥ | ٧٠ر٠٩ |
| الكويت | ٧ | ١٢ر٩٦ | ٠٠ | ٠٠ | ٧ | ٦ر٥٤ |
| المملكة العربية السعودية | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ |
| دول الخليج | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ |
| الأردن | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ |
| العراق | ١ | ١ر٨٥ | ٠٠ | ٠٠ | ١ | ٠ر٩٣ |
| المجموع | ٥٤ | ١٠٠ | ٥٣ | ١٠٠ | ١٠٧ | ١٠٠ |

المصدر: الدراسة الميدانية.

وبالنسبة لأماكن العمل السابقة الأخرى للعاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل، نجد أن ٢٩ر٦٣ في المائة من هؤلاء العاطلين عن العمل في الضفة الغربية كانوا يعملون سابقا في الضفة الغربية، وبالنسبة لأولئك من قطاع غزة فإن نسبة الذين كانوا يعملون منهم في قطاع غزة لا تتجاوز ١٥ر٠٩ في المائة.

ويظهر من المعطيات الواردة في الجدول السابق، أثر أزمة الخليج على ارتفاع معدلات البطالة في الضفة الغربية، حيث تشير هذه المعطيات الى أن ١٢ر٩٦ في المائة من العاطلين عن العمل في الضفة الغربية الذين سبق لهم العمل كانوا يعملون في الكويت، أي أن فقدانهم لأماكن عملهم في الكويت على أثر أزمة الخليج هي السبب في تعطلهم عن العمل. كما أن هناك نسبة ١ر٨٥ في المائة من العاطلين عن العمل في الضفة الغربية الذين سبق لهم العمل وأصبحوا عاطلين عن العمل بسبب فقدانهم لعملهم في العراق في أثر أزمة الخليج. وبالنسبة لقطاع غزة، فتشير المعطيات الواردة في الجدول السابق الى عدم تأثر معدل البطالة فيه بشكل مباشر من أزمة الخليج كما هو الحال في الضفة الغربية. ويبدو أن الأمر يعود الى أن أبناء قطاع غزة العاملين في الكويت فضلوا البقاء في الكويت لعدم توفر وثائق سفر لديهم تمكنهم من السفر الى أي مكان آخر أو العودة الى قطاع غزة.

## الجدول ٨- العاطلون الذين سبق لهم العمل حسب مكان العمل السابق والمؤهل العلمي

| مكان العمل السابق | يعرف القراءة والكتابة | | أمي | | ابتدائي | | اعدادي | | ثانوي | | معهد متوسط | | جامعي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية |
| الضفة الغربية | .. | .. | .. | .. | ١ | ٦ر٢٥ | ١ | ٦ر٢٥ | ٥ | ٦ر٢٥ | ٤ | -ر٢٥ | ٥ | ٣١ر٢٥ |
| قطاع غزة | ١ | ١٢ر٥ | .. | .. | .. | .. | ٢ | -ز٢٥ | ١ | ١٢ر٥ | ٢ | -ر٢٥ | ٢ | -ر٢٥ |
| اسرائيل | ٥ | ٦ر٦٧ | ٥ | ٦ر٦٧ | ٩ | -ر١٢ | ١٦ | ٢١ر٣٣ | ٢١ | -ر٢٨ | ١٤ | ١٨ر٦٧ | ٥ | ٦ر٦٧ |
| الكويت | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | ٣ | ٢٨ر٥٧ | .. | .. | ٥ | ٧١ر٤٣ |
| المملكة العربية السعودية | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| دول الخليج | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| الأردن | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| العراق | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | ٣٠ | .. | ١ | ١٠٠ |

المصدر: الدراسة الميدانية.

## خامسا- أنواع البطالـــة

ان تحديد أنواع البطالة التي يعاني منها اقتصاد أية دولة يعتبر من المعلومات التي يجب توفرهـــا لتحديد السياسة الاقتصادية الملائمة للقضاء على البطالة وتحقيق التشغيل الكامل.

وهنـــاك ثلاثـــة أنواع رئيســـة للبطالـــة: الأول ويسمـّى البطالـــة الاحتكاكيـــة (Frictional Unemployment)، والثانـــي ويطلـــق عليـــه البطالـــة التركيبيـــة أو الهيكليـــة (Structural Unemployment)، والثالث البطالة الدورية (Syclical Unemployment). وينشأ النـــوع الأول من البطالة عندما تكون هناك وظائف شاغرة في نفس الوقت الذي يوجد فيه عاطلون عن العمـــل، بحيث تكون مؤهلات العاملين العاطلين عن العمل تتناسب ومتطلبات تلك الوظائف الشاغرة. إلاّ أن نقـــص المعلومات لدى أرباب العمل عن أولئك العاطلين عن العمل ونقص المعلومات لدى أولئك العاطلين عـــن العمل عن الوظائف الشاغرة يحول دون التقاء الطرفين، مما يسبب في حدوثها. كما يساعد على نشوء هـــذه البطالة أيضا رغبة أرباب العمل البحث عن أفضل المتقدمين للوظيفة الشاغرة ورغبة العاملين الذيـــن يبحثون عن وظيفة في معرفة أفضل الوظائف الشاغرة المعروضة قبل اتخاذ القرار بقبول أي منها. ويعتبـــر هذا النوع من البطالة مرحلة انتقالية تزول بتوفر المعلومات الكافية لدى الطرفين؛ أرباب العمـــل والعاطلين عن العمل.

أما النوع الثاني من البطالة، فينشأ عندما توجد وظائف شاغرة في نفس الوقت الذي يوجد فيـــه عاطلون عن العمل، الا أن مؤهلات أولئك العاطلين عن العمل لا تتناسب مع المؤهلات المطلوبة لتلـــك الوظائف. كذلك ينشأ هذا النوع من البطالة حينما يوجد أعداد كبيرة من خريجي الجامعات من مختلـــف التخصصات مثل الأطباء والمهندسين وغيرها بلا عمل.

وأخيراً، فإن النوع الثالث من البطالة، البطالة الدورية، ينشأ عندما يكون هناك نقص عام فـــي الوظائف، وهذا النقص يحدث عندما يعمل الاقتصاد بأقل من طاقته الانتاجية الكاملة. ويظهر هذا النـــوع من البطالة، في العادة، في حالة حدوث الكساد الاقتصادي(٦٢).

وبالنسبة للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن النشرات الاحصائية الاسرائيلية لا تتضمـــن إية اشارة الى هذه الأنواع الثلاثة من البطالة. وقد أظهرت الدراسة الميدانية التي أُجريت عـــام ١٩٨٤ عن سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة(٦٣). ان أنواع البطالة المنتشرة في الضفة الغربية وقطـــاع غزة هي البطالة الهيكلية بنسبة ٥٩ر٦٥ في المائة، والبطالة التركيبية بنسبة ٤٠ر٣٥ في المائة. كمـــا أظهرت هذه الدراسة ان البطالة التركيبية كانت منتشرة في قطاع غزة أكثر منها في الضفة الغربيـــة، حيث وصلت في قطاع غزة الى ٧١ر٤٣ في المائة وفي الضفة الغربية ٣٦ في المائة من مجموع العاطلين عـــن العمل. أما البطالة الهيكلية فكانت منتشرة في الضفة الغربية أكثر منها في قطاع غزة، حيث وصلت فـــي قطاع غزة الى ٦٤ في المائة وفي الضفة الغربية ٢٨ر٥٧ في المائة.

وأظهرت الدراسة الميدانية، التي أُجريت في تشرين أول/اكتوبر ١٩٩١ في الضفة الغربية وقطاع غزة، ارتفاع نسبة البطالة التركيبية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة عما كان عليه الوضع عام ١٩٨٤، حيث وصلت نسبة البطالة التركيبية الى ٤٣ر٨٨ في المائة. أما البطالة الدورية فسجلت نسبة أقل عما كان عليه الوضع عام ١٩٨٤، حيث وصلت الى ٥٦ر١٢ في المائة(أنظر الجدول ٩).

ويمكن تفسير ذلك بعودة آلاف الفلسطينيين من الكويت على أثر أزمة الخليج، حيث أن معظمهم هم من حملة المؤهلات الجامعية أو شهادات المعاهد المتوسطة، أي أن عودتهم أدت الى زيادة معدلات البطالة التركيبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

**الجدول ٩- أنواع البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة**

| أنواع البطالة | الضفة الغربية | | قطاع غزة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية |
| البطالة الاحتكاكية | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ |
| البطالة التركيبية | ٤٣ | ٥٢ر٤٤ | ١٨ | ٣١ر٥٨ | ٦١ | ٤٣ر٨٨ |
| البطالة الدورية | ٣٩ | ٤٧ر٥٦ | ٣٩ | ٦٨ر٤٢ | ٧٨ | ٥٦ر١٢ |
| المجموع | ٨٢ | ١٠٠ر٠٠ | ٥٧ | ١٠٠ر٠٠ | ١٣٩ | ١٠٠ر٠٠ |

المصدر: الدراسة الميدانية.

ولدى النظر الى الوضع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة، يتضح حدوث بعض التغييرات، حيث ارتفعت نسبة البطالة التركيبية في الضفة الغربية عما كان عليه الوضع فيها عام ١٩٨٤، إذ وصلت الى ٥٢ر٤٤ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل فيها في تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٩١. أما في قطاع غزة فإن نسبة البطالة التركيبية قد انخفضت الى ٣١ر٥٨ في المائة (أنظر الجدول ٩).

ويعود هذا الأمر، كما ذُكر سابقاً، الى تأثر الضفة الغربية أكثر من قطاع غزة بأزمة الخليج. وفي المقابل، فقد تأثر قطاع غزة بأزمة الخليج بشكل غير مباشر، وذلك على أثر الطرد أو الاستغناء عن خدمات الآلاف من عمال قطاع غزة العاملين في اسرائيل على أثر حرب الخليج. وقد سارع هذا الأمر في ارتفاع معدل البطالة الدورية فيه الى ٦٨ر٤٢ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل فيه .

## سادساً- أسباب البطالة

أعاقت الظروف السياسية والحروب والاحتلال الاسرائيلي عملية التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فمنذ الاحتلال الاسرائيلي لها عام ١٩٦٧ لم تشهد هذه الأراضي أية عملية تنمية حقيقية فيها، بل على العكس فقد شهدت هذه الأراضي عملية استغلال منظمة للموارد الاقتصادية والبشرية فيها من قبل الاحتلال الاسرائيلي. ولقد أدى هذا الوضع الى خلق اقتصاد فلسطيني عاجز. ويمكن النظر الى هذا العجز من زاويتين: الأولى، تكمن في عدم قدرة هذا الاقتصاد على توفير فرص العمل للقوى العاملة فيه والتي تنمو سنويا بمعدل ٣ر٧ في المائة، الأمر الذي جعل جزءا كبيرا من قوته العاملة مرتبطة بالعمل خارج سوق العمل المحلي، إما في سوق العمل الاسرائيلي، وإما في خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في الدول العربية النفطية وعلى رأسها الكويت. أما الزاوية الثانية لعجز الاقتصاد الفلسطيني، فهي اعتماد هذا الاقتصاد على التحويلات الخارجية والمساعدات سواء من أبنائه العاملين في الخارج، أو من الدول والحكومات والمؤسسات العربية والأجنبية.

وهذه السمة لاقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة جعلته يتأثر، مباشرة، بالتغيرات التي تحدث في أسواق العمل الخارجية، سواء في اسرائيل، أو في الدول العربية النفطية. ذلك أن اغلاق أيّ من هذه الأسواق أمام العمالة الفلسطينية سوف يقود الى استفحال البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول ١٠، بوضوح، الى أن غالبية الأسباب التي ذكرها العاطلون عن العمل لتعطلهم عن العمل تعود الى العوامل الخارجية، مثل حرب الخليج، وعدم الحصول على تصريح أو اذن عمل في اسرائيل، أو لأسباب أمنية، وحمل الهوية الخضراء، أو بسبب التخلي عن العمال الفلسطينيّين في اسرائيل وإحلال المهاجرين اليهود الجدد محلّهم، أو انتهاء موسم العمل في اسرائيل، أو تغير نوع العمل القديم، أو بسبب المرض أو الاصابة أثناء العمل. ويتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق أن ١٤ر٣٨ في المائة من العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة ذكروا أن حرب الخليج كانت سبباً مباشرا لتعطلهم، كما ذكر ٢١ر٥٨ في المائة منهم عدم الحصول على تصريح، أو اذن عمل كسبب لتعطلهم عن العمل، وذكر ١٤ر٣٩ في المائة منهم الأسباب الأمنية أو حمل الهوية الخضراء كسبب لتعطلهم عن العمل، كما أرجع ١٢ر٢٣ في المائة منهم سبب التعطل عن العمل الى طردهم من العمل في اسرائيل وإحلال المهاجرين اليهود الجدد محلهم، وهناك ٥ر٧٦ في المائة منهم ممّن أصبحوا عاطلين عن العمل بسبب المرض أو الاصابة في أثناء العمل.

أما البطالة التي تعود الى عوامل داخلية، أي الى عجز الاقتصاد الفلسطيني أصلاً عن استيعاب العاملين، بسبب جموده وعدم نموّه وتنميته، فتشمل العاطلين عن العمل بسبب عدم توفر فرص عمل تتناسب وتخصصاتهم وعدم وجود فرص عمل بشكل عام. وتصل نسبة العاطلين عن العمل الذين عزوا سبب تعطلهم، الى عدم وجود فرص عمل تناسب تخصصاتهم الى حوالي ١١ر٥١ في المائة، وأولئك الذين يعود سبب تعطلهم الى عدم وجود فرص عمل بشكل عام في الأراضي الفلسطينية فتصل نسبتهم الى ٣٩ر٥٧ في المائة.

ولدى النظر الى الوضع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة، يتبيّن من المعطيات الواردة في الجدول السابق أن اقتصاد قطاع غزة يتأثر بالعوامل الخارجية التي ذكرناها أكثر من مثيله اقتصاد الضفة الغربية. ففي قطاع غزة نجد أن الغالبية الساحقة للعاطلين عن العمل فيه عزوا سبب تعطلهم عن العمل الى العوامل الخارجية التي تتمثل، بصورة رئيسة، في ارتباط العمالة في قطاع غزة بصورة كبيرة بسوق العمل الاسرائيلي. أما نسبة أولئك العاطلين عن العمل فيه، والذين أرجعوا سبب تعطلهم الى عوامل داخلية فهي قليلة. إذ وصلت نسبة العاطلين عن العمل الذين ذكروا، أن سبب تعطلهم هو عدم وجود فرص عمل تتناسب ومؤهلاتهم الى ١ر٧٥ في المائة وأولئك الذين ذكروا أن سبب تعطلهم هو عدم وجود فرص عمل كافية في قطاع غزة الى ٢٤ر٥٦ في المائة.

**الجدول ١٠- سبب التعطل عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة**

| أسباب التعطل عن العمل | الضفة الغربية | | قطاع غزة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية |
| ١- حرب الخليج | ١٦ | ١٩ر٥١ | ٤ | ٧ر٠١ | ٢٠ | ١٤ر٣٨ |
| ٢- عدم توفر عمل يتناسب مع المؤهل العلمي | ١٥ | ١٨ر٢٩ | ١ | ١ر٧٥ | ١٦ | ١١ر٥١ |
| ٣- عدم وجود فرص عمل | ٤١ | ٥٠ر- | ١٤ | ٢٤ر٥٦ | ٥٥ | ٣٩ر٥٧ |
| ٤- عدم الحصول على تصريح عمل | ٨ | ٩ر٧٥ | ٢٢ | ٣٨ر٥٩ | ٣٠ | ٢١ر٥٨ |
| ٥- أسباب أمنية أو حمل الهوية الخضراء | ١٦ | ١٩ر٥١ | ٤ | ٧ر٠١ | ٢٠ | ١٤ر٣٩ |
| ٦- التخلي عن العمال العرب في اسرائيل وإحلال المهاجرين اليهود الجدد محلهم | ٦ | ٧ر٣٢ | ١١ | ١٩ر٣٠ | ١٧ | ١٢ر٢٣ |
| ٧- انخفاض الأجر وارتفاع الضرائب | ٤ | ٤ر٨٧ | ٣ | ٥ر٢٦ | ٧ | ٥ر٠٣ |
| ٨- انتهاء العمل (موسم الانتاج) | ١ | ١ر٢٢ | ٠٠ | ٠٠ | ١ | ٠ر٧٢ |
| ٩- المرض أو الاصابة أثناء العمل | ١ | ١ر٢٢ | ٧ | ١٢ر٢٨ | ٨ | ٥ر٧٦ |
| ١٠- تغير نوع العمل القديم | ١ | ١ر٢٢ | ٠٠ | ٠٠ | ١ | ٠ر٧٢ |
| المجموع | ٨٢ | | ٥٧ | | ١٣٩ | |

المصدر: الدراسة الميدانية.

ملاحظة: النسب المئوية مستخرجة من مجموع العينة في كل حالة وليس بالضرورة أن يساوي مجموع النسب ١٠٠ لأن عدداً من العاطلين عن العمل أوردوا أكثر من سبب للتعطّل عن العمل.

أما في الضفة الغربية، فيتضح أن ١٨٫٢٩ في المائة من العاطلين عن العمل فيها أرجعوا سبب تعطلهم الى عدم توفر فرص عمل تتناسب ومؤهلاتهم العلمية و ٥٠ في المائة الى عدم توفر عمل بشكل عام. أما باقي العاملين فقد أفادوا بأن سبب تعطلهم يعود الى عوامل خارجية، منها حرب الخليج والتغيرات التي حدثت في سوق العمل الاسرائيلي والعوائق التي وضعت أمامهم لاستمرار عملهم هناك (أنظر الجدول ١٠).

وبمقارنة أسباب البطالة للعاطلين عن العمل الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة مع أولئك الذين سبق لهم العمل، فإننا نجد أن غالبية أسباب التعطل للعاطلين عن العمل الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة تعود الى عوامل داخلية. فقد ذكر ٤٦٫٤٣ في المائة منهم في الضفة الغربية أن سبب تعطلهم هو عدم توفر عمل يتناسب ومؤهلاتهم، وذكر ٤٢٫٨٥ في المائة منهم أن عدم وجود فرص عمل في الضفة الغربية. وفي قطاع غزة، نجد أن ٢٥ في المائة من العاطلين عن العمل الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة أرجعوا سبب تعطلهم الى عدم توفر فرص عمل في قطاع غزة، كما أفاد ٢٥ في المائة منهم الى أن سبب تعطلهم يعود الى عدم توفر فرص عمل تتناسب ومؤهلاتهم (أنظر الجدول ١١).

وفيما يتعلق بالعاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل، فإن البيانات الواردة في الجدول ١١ تشير الى أن سبب تعطلهم يعود بالدرجة الأولى الى عوامل خارجية مثل حرب الخليج، وتقلص فرص العمل في سوق العمل الاسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية بسبب إحلال المهاجرين اليهود الجدد محلهم، وصعوبة الحصول على تصريح أو بطاقة ممغنطة للعمل في اسرائيل.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول السابق أيضا، الى أن العاطلين عن العمل في قطاع غزة الذين سبق لهم العمل قد تأثروا بالعوامل الخارجية كسبب لتعطلهم عن العمل أكثر من العاطلين عن العمل في الضفة الغربية الذين سبق لهم العمل.

الجدول ١١- سبب التعطل عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة

| أسباب التعطل عن العمل | الضفة الغربية | | قطاع غزة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية |
| **العاطلين الذين لم يسبق لهم العمل** | | | | | | |
| ١- حرب الخليج | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| ٢- عدم توفر عمل يتناسب مع المؤهل العلمي | ١٣ | ٤٦ر٤٣ | ١ | -ر٢٥ | ١٤ | ٤٣ر٧٥ |
| ٣- عدم وجود فرص عمل | ١٢ | ٤٢ر٨٥ | ١ | -ر٢٥ | ١٣ | ٤٠ر٦٢ |
| ٤- عدم الحصول على تصريح عمل | ١ | ٣ر٥٧ | ٢ | -ر٥٠ | ٢ | ٦ر٢٥ |
| ٥- أسباب أمنية أو حمل الهوية الخضراء | ٣ | ١٠ر٠٧ | .. | .. | ٣ | ٩ر٣٧ |
| ٦- التخلي عن العمال العرب في اسرائيل وإحلال المهاجرين اليهود الجدد محلهم | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| ٧- انخفاض الأجر وارتفاع الضرائب | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| ٨- انتهاء العمل (موسم الانتاج) | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| ٩- المرض أو الاصابة أثناء العمل | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| ١٠- تغير نوع العمل القديم | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| المجموع | ٢٨ | | ٤ | | ٣٢ | |
| **العاطلين الذين سبق لهم العمل** | | | | | | |
| ١- حرب الخليج | ٣ | ٥ر٥٦ | ٣ | ٥ر٦٦ | ٦ | ٥ر٦٠ |
| ٢- عدم توفر عمل يتناسب مع المؤهل العلمي | ٣ | ٥ر٥٦ | .. | .. | ٣ | ٣ر٨٠ |
| ٣- عدم وجود فرص عمل | ٢٩ | ٥٣ر٧٠ | ١٢ | ٢٢ر٦٤ | ٤١ | ٣٨ر٣١ |
| ٤- عدم الحصول على تصريح عمل | ٧ | ١٢ر٩٦ | ٢٢ | ٤١ر٥٠ | ٢٩ | ٢٧ر١٠ |
| ٥- أسباب أمنية أو بسبب حمل الهوية الخضراء | ١٣ | -ر٢٤ | ٤ | ٧ر٥٤ | ١٧ | ١٥ر٨٨ |
| ٦- التخلي عن العمال العرب في اسرائيل وإحلال المهاجرين اليهود الجدد محلهم | ٦ | ١١ر١١ | ١١ | ٢٠ر٧٥ | ١٧ | ١٥ر٨٨ |
| ٧- انخفاض الأجر وارتفاع الضرائب | ٤ | ٧ر٤٠ | ٣ | ٥ر٦٦ | ٧ | ٦ر٥٤ |
| ٨- انتهاء العمل (موسم الانتاج) | ١ | ١ر٨٥ | .. | .. | ١ | -ر١ |
| ٩- المرض أو الاصابة أثناء العمل | ١ | ١ر٨٥ | ٧ | ١٣ر٢ | ٨ | ٧ر٤٨ |
| ١٠- تغير نوع العمل القديم | ١ | ١ر٨٥ | .. | .. | ١ | -ر١ |
| المجموع | ٥٤ | | ٥٣ | | ١٠٧ | |

المصدر: الدراسة الميدانية.

ملاحظة: النسب المئوية مستخرجة من مجموع العاطلين الذين لم يسبق لهم العمل والعاطلين الذين سبق لهم العمل كل على حدة، لذلك ليس بالضرورة أن يساوي مجموع النسب ١٠٠ في المائة في كل خانة، لأن الشخص العاطل عن العمل يمكن أن يورد أكثر من سبب لتعطله عن العمل.

## سابعا- الخلاصة والاستنتاجات

رأينا من كل ما تقدم، كيف أدت السيطرة الاسرائيلية على اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة الى احداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، وكان من أبرز هذه التغييرات، الانهيار المنتظم في افرع الاقتصاد الفلسطيني التقليدية، دون وجود نمو حقيقي موازٍ في القطاعات الحديثة، كما هو الحال في الكثير من الدول النامية.

وأدى هذا الوضع الى الحد من فرص العمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، والى تشجيع هروب العمالة منها الى القطاعات الكثيفة العمالة في الاقتصاد الاسرائيلي، مثل قطاع البناء والزراعة وبعض الصناعات مثل النسيج وغيرها. كما ادى اهمال احتياجات القطاعات الانتاجية الفلسطينية وعلى رأسها القطاع الصناعي، واعادة توجيهها بما يخدم مصالح الاقتصاد الاسرائيلي، الى عدم قدرتها على خلق فرص عمالة بديلة لتلك التي يتم القضاء عليها.

وهكذا فقد حولت هذه التطورات الاقتصاد الفلسطيني الى اقتصاد عاجز. ومن أهم مظاهر العجز عدم قدرته على استيعاب الايدي العاملة التي أصبحت عاطلة عن العمل بسبب عدم توفر فرص عمل لها في القطاعات الاقتصادية الاخرى، والعجز ايضا عن توفير فرص عمل جديدة ومستمرة للقوة العاملة الجديدة التي تدخل سوق العمل لاول مرة. وقد دفع هذا الوضع عشرات الألوف من العمال الفلسطينيين العاطلين عن العمل، للبحث عن عمل لهم في سوق العمل الاسرائيلي، الذي اصبح يستوعب حوالي ٤٠ في المائة من القوى العاملة الفلسطينية في هذه الاراضي، او الى الهجرة الخارجية، وخاصة هجرة تلك الفئة من القوى العاملة ذات المؤهلات الجامعية والعالية، حيث لايوجد طلب عليها في سوق العمل الاسرائيلي او المحلي الفلسطيني على حد سواء.

ويكشف هذا الوضع ظاهرة التشويه والتفتت التي حدثت لسوق العمل والقوى العاملة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. فالطلب على الايدي العاملة الفلسطينية لم يعد يتحدد بالعوامل الداخلية وحدها، بل ان جزءا منه أصبح يتحدد بالعوامل الخارجية، وخاصة بالتطورات التي تحدث في الاقتصاد الاسرائيلي واقتصاديات الدول المستقبلية للعمالة الفلسطينية المهاجرة وعلى رأسها الدول العربية النفطية. لذلك فان التطورات، التي تحدث على الاقتصاد الاسرائيلي، واقتصاد الدول المستقبلة للعمالة الفلسطينية، تنعكس، بشكل مباشر، سلبا او ايجابا، على اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة على سوق العمل فيها. فأي زيادة في الطلب على الايدي العاملة الفلسطينية في اسرائيل او في الدول المستقبلة للعمالة الفلسطينية المهاجرة تؤدي الى تخفيف مشكلة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وأي نقص او انخفاض في الطلب على الايدي العاملة الفلسطينية في اسرائيل او في الدول المستقبلة للعمالة الفلسطينية المهاجرة سيقود الى زيادة العاطلين عن العمل وانتشار مشكلة البطالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة أو استفحالها بشكل واسع.

يظهر مما تقدم، بوضوح، أن مشكلة البطالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة هي مشكلة مزمنة، وانها نتاج ما آلت اليه البنية الاقتصادية الفلسطينية منذ الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ بالاضافة الى أنها اصبحت تشكل احدى سمات هذه البنية. وهذا عكس ما تشير اليه الاحصاءات الاسرائيلية عن البطالة في هذه الاراضي، حيث اتضح ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي تحرص على تأكيد أن البطالة في الأراضي الفلسطينية ظلت منخفضة جدا لسنوات طويلة ولم تتجاوز خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠، وفقا للاحصاءات الاسرائيلية، نسبة ٥ في المائة. الا أن التدقيق، في هذه الاحصاءات، قد كشف أنها منخفضة، ولا تعكس الواقع القائم في الاراضي الفلسطينية المحتلة على النحو الذي تبينه هذه الدراسة. كما انها لا تعكس التشويه والتفتت الذي تعاني منه سوق العمل الفلسطيني. ولقد اتضح ايضا كيف ان الطرق الاحصائية الاسرائيلية لحصر البطالة تستثني اعدادا كبيرة من العاطلين عن العمل. فالبطالة الجزئية التي تميز اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة، والعاطلين الغائبين عن عملهم بشكل مؤقت، والعاملين الذين لهم مكان عمل ولكنهم لا يعملون يستثنون من الاحصاءات الاسرائيلية، بوصفهم أشخاصا عاطلين عن العمل. كما تستثني هذه الاحصاءات الأشخاص العاطلين عن العمل الذين لم يعودوا يبحثون عن عمل بسبب يأسهم من الحصول على فرصة عمل، بالاضافة الى استبعاد الاحصاءات الاسرائيلية لحوالي ٢٠٠٠٠ معتقل فلسطيني في سن العمل من العاطلين عن العمل على الرغم من كونهم كذلك. واذا ما أضيف كل هؤلاء الاشخاص، عند حساب معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نجد أن هذا المعدل أكبر بكثير من ذلك المعدل الذي تنشره الاحصاءات الاسرائيلية. فعلى سبيل المثال، تشير الاحصاءات الاسرائيلية الى أن نسبة البطالة في الضفة الغربية وصلت عام ١٩٩٠ الى ٣ر٦ في المائة وفي قطاع غزة الى ٣ر٧ في المائة. الا انه بعد اضافة عدد الاشخاص الذين أشرنا اليهم الى عدد الاشخاص العاطلين عن العمل، فان معدل البطالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة يجب ان يكون قد وصل الى ٢ر٢٧ في المائة. وحتى شهر حزيران/يونيو ١٩٩١ قدرت الاحصاءات الاسرائيلية معدل البطالة في الضفة الغربية بحوالي ٢ر١٢ في المائة وفي قطاع غزة بحوالي ٤ في المائة. بعد أن أخذ الاشخاص العاطلين عن العمل، الذين تستثنيهم الاحصاءات الاسرائيلية، في الاعتبار، يظهر أن معدل البطالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة يقدر ان يصل حتى نهاية عام ١٩٩١ الى ٧ر٤٢ في المائة، وهو أسوأ معدل للبطالة يمكن أن يكون قد وصل اليه منذ الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧.

وبالنظر الى خصائص العاطلين عن العمل اتضح لنا ان غالبيتهم من الذكور، حيث تصل نسبة الذكور بين العاطلين عن العمل في الضفة الغربية عام ١٩٩٠ الى ١ر٩٠ في المائة، وفي قطاع غزة الى ١ر٩٥ في المائة. كما أظهرت الدراسة الميدانية التي أجريت أن ما يزيد على ٩٥ في المائة من العاطلين في الأراضي الفلسطينية المحتلة هم من الذكور. ويعود انخفاض نسبة الاناث بين العاطلين عن العمل الى انخفاض نسبة مساهمة الاناث في القوى العاملة والى أن غالبية الاناث في سن العمل هن ربات بيوت أو على مقاعد الدراسة. كما أن انخفاض المستوى التعليمي لهن يقوم بدور مهم في عدم توفر فرص عمل لهن وبالتالي خروجهن من سوق العمل.

واتضح ان البطالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة تنتشر، بصورة رئيسة، بين الشباب سواء في ذلك الذين يدخلون سوق العمل لاول مرة أو الذين سبق لهم العمل ولكنهم فقدوا اعمالهم فيما بعد. وبالاضافة الى ذلك، لوحظ ارتفاع المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل، الامر الذي يشير الى تفشي البطالة التركيبية، حيث يشكل العاطلون عن العمل، الذين يحملون مؤهلا علميا من جامعة او معهد متوسط، حوالي ٣٨ر٨٨ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل.

وينحدر العاطلون عن العمل، في الاراضي الفلسطينية المحتلة، من المدن بنسبة ٦ر٤٤ في المائة، ومن القرى بنسبة ٣٦ في المائة ومن المخيمات بنسبة ٤ر١٩ في المائة. غير أن الوضع مختلف اذا ما نظرنا الى الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة. اذ تنتشر البطالة في الضفة الغربية في الريف ثم المدن في حين تنتشر البطالة في قطاع غزة في المدينة ثم المخيمات.

واتضح كذلك ان هناك نوعين من البطالة يسودان الاراضي الفلسطينية المحتلة، وهما البطالة التركيبية، والبطالة الدورية. أما عن أسباب البطالة المنتشرة في هذه الاراضي، فقد تبين ان غالبية الاسباب التي ذكرها العاطلون عن العمل تعود الى العوامل الخارجية التي تتمثل في ارتباط سوق العمل الفلسطيني بسوق العمل الاسرائيلي واسواق العمل للدول المستقبلة للعمالة الفلسطينية (مثل دول النفط العربية وعلى رأسها الكويت). ومن الامثلة على اسباب التعطل، التي تعود الى العوامل الخارجية، التي ذكرها العاطلون عن العمل، حرب الخليج، وعدم الحصول على تصريح او اذن عمل في اسرائيل والاسباب الامنية وحمل الهوية الخضراء والتخلي عن العمالة الفلسطينية في اسرائيل واحلال المهاجرين اليهود والجدد محلهما. اما أسباب البطالة التي تعود الى عوامل داخلية فكانت أقل، ومن الامثلة على ذلك عدم توفر فرص عمل تناسب تخصصات العاطلين عن العمل في الاراضي الفلسطينية المحتلة وعدم وجود فرص عمل بصورة عامة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويتضح من كل ما تقدم ان مشكلة البطالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة بنوعيها التركيبية والدورية هي بطالة مزمنة ومرتبطة بوجود الاحتلال الاسرائيلي. وبالتالي، فأن القضاء عليها بشكل تام يشترط انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية المحتلة والقيام بعملية اعادة بناء لاقتصاد هذه الاراضي. وتشمل عملية اعادة البناء هذه اعادة بناء البنية التحتية من طرق وشبكات كهرباء ومياه وتنظيم المدن والقرى، كما تشمل اعادة بناء القطاعات الاقتصادية وتوسيعها وعلى رأسها القطاعين الصناعي والزراعي. وتشمل كذلك تعديل النظام التعليمي الحالي بكل مستوياته وتوجيهه ليخدم عملية التنمية الاقتصادية الشاملة. اذ أصبح واضحا ان نظام التعليم الحالي في الاراضي الفلسطينية المحتلة قد تحول الى جهاز لانتاج البطالة التركيبية. وقد ظهر ذلك جليا بعد أزمة الخليج واغلاق سوق العمل أمام الفلسطينيين في الكويت والدول العربية النفطية الاخرى المستقبلة للعمالة الفلسطينية. فالنظام التعليمي يجب ان يكون موجها بصورة أكبر نحو التعليم التقني الذي يخدم عملية التصنيع في هذه الاراضي.

وتشمل عملية اعادة البناء ايضا تحسين الخدمات الصحية وتوسيعها والقيام بعمليات البناء الواسعة للمساكن لتلبية حاجات المواطنين الملحة في هذا المجال. اذ تعاني الاراضي الفلسطينية المحتلة حاليا من أزمة حادة في المساكن.

وسوف تخلق عملية اعادة البناء هذه فرص عمل كافية للقضاء على البطالة المزمنة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، كما انها ستخلق اقتصادا قادرا، على نحو مستمر، على خلق فرص عمل جديدة للايدي العاملة الجديدة التي تدخل سوق العمل لاول مرة في هذه الاراضي.

وارتباط عملية القضاء على البطالة المزمنة بزوال الاحتلال الاسرائيلي واعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، لا يعني ان من العبث القيام بعدد من المشاريع الاقتصادية، خاصة تلك المشاريع ذات الصلة بالمنظمات التابعة للأمم المتحدة، وذلك بهدف التخفيف من حدتها. وفي هذا المجال فان القيام بعدد من المشاريع الملحة، في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي، يمكن ان تخفف من حدة مشكلة البطالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ولكنها لن تقضي عليها بشكل نهائي، اذ ان القضاء عليها مرتبط بزوال الاحتلال الاسرائيلي واعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني. والمشاريع المقترحة تهدف الى الحد من تدهور الوضع الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ومنع زيادة حدة مشكلة البطالة أكثر مما هي عليه الان، كما تهدف هذه المشاريع ايضا الى خلق مصادر للدخل، وفرص للعمل في نفس الوقت وخلال فترة قصيرة. ولا يمكن تحقيق هذه المشاريع الا اذا توفر التمويل اللازم لها، ومن هذه المشاريع بناء المدارس وبناء شبكات الكهرباء والمياه، في المدن والقرى، وتعبيد الطرق فيها وترميم واصلاح القائم منها، ومشاريع الاسكان، واستصلاح الاراضي للزراعة، كما ان هناك عددا من المشاريع الصناعية التي سمح القيام بها في الاراضي الفلسطينية المحتلة في الاونة الاخيرة، الا انها تتعثر بسبب نقص التمويل. وعلى هذا فان توفير التمويل اللازم لها سوف يساعد في اقامتها.

في هذا المجال، لا بد من الاشارة الى انه لا يمكن التخطيط لتطوير الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي، وذلك عن طريق اقتراح المشاريع الاقتصادية قصيرة او متوسطة او بعيدة المدى، وذلك للعوائق الكثيرة التي يضعها الاحتلال الاسرائيلي في وجه التنمية الاقتصادية في هذه الاراضي، كما انه لا يوجد في هذه الاراضي آلية او جهة للتخطيط الاقتصادي سواء على مستوى الاقتصاد ككل او على مستوى القطاعات الاقتصادية كل على حدة او حتى على مستوى دون القطاع الواحد.

وفي ضوء كل ما تقدم، يمكن أن يستنتج بانه في حالة عدم القيام بمثل المشاريع المقترحة، أو في حالة عدم قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتخفيف القيود والعراقيل والاجراءات امام النشاطات الاقتصادية والسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من الأرجح ان تستفحل مشكلة البطالة في هذه الاراضي لتشمل غالبية القوى العاملة فيها.

## ثامناً- مقترحات لمواجهة مشكلة البطالة

لقد أظهرت هذه الدراسة خطورة مشكلة البطالة المتفشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ورغم الاقتناع بأن القضاء عليها يرتبط ارتباطا وثيقا بزوال الاحتلال الاسرائيلي واعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، فإن الحاجة أصبحت ملحة في الوقت الحاضر لاتخاذ الخطوات الضرورية والقيام بعدد من المشاريع للتخفيف من حدة مشكلة البطالة ومنع تفاقمها بشكل أكبر مما وصلت اليه ومن ثم الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي يمكن أن تخلفها في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ويمكن تقسيم المشاريع المقترحة من حيث الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها الى نوعين رئيسين: الأول ويشمل المشاريع قصيرة المدى التي يمكن تنفيذها خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة. أما النوع الثاني، فيشمل المشاريع التي تحتاج الى فترة أطول من سنة لتنفيذها.

النوع الأول من المشاريع يهدف بصورة رئيسة الى القضاء على مشكلة البطالة الدورية أو الحد من تفاقمها، أما النوع الثاني، فهو يهدف في المدى المتوسط والطويل الى القضاء على مشكلة البطالة التركيبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو الحد منها.

وقد روعي عدد من المعايير الأخرى، عند اختيار المشاريع قصيرة المدى أهمها، قدرتها على خلق فرص العمل وتوليد الدخل بشكل فوري وسريع، وبالذات للقوى العاملة التي أصبحت عاطلة عن العمل بسبب حرب الخليج والهجرة اليهودية الكثيفة، بالاضافة الى سهولة تنفيذ هذه المشاريع خلال فترة قصيرة ودورها في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني وتوسيعها وحل عدد من المشاكل التي يعاني منها.

هذه المشاريع متنوعة وتقع في المجالات والقطاعات الاقتصادية المختلفة. من أهمها:

١- مشاريع الاسكان، وتهدف هذه المشاريع الى بناء المساكن، وحل مشكلة السكن التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالذات أفراد الشعب الفلسطيني ذوي الدخل المحدود والمنخفض؛

٢- مشاريع الأبنية التي تحقق المنفعة العامة، ومن الأمثلة على هذه المشاريع بناء المدارس وبناء شبكات الكهرباء والمياه في المدن والقرى وتعبيد الطرق فيها وترميم واصلاح القائم منها. كما تشمل هذه المشاريع مشاريع الأبنية الخاصة بالجامعات الفلسطينية التي لم تكتمل أو لم يبدأ العمل فيها ومشاريع بناء المستشفيات والعيادات غير الحكومية في المدن والقرى المختلفة؛

٣- مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية، وتهدف هذه المشاريع الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني وتوسيعها، بالاضافة الى خلق فرص عمل ومصادر دخل دائمة؛

٤- تقديم القروض للمشاريع الصناعية المختلفة، وبالذات تلك التي حصلت في الآونة الاخيرة على ترخيص من سلطات الاحتلال الاسرائيلي ولكنها تعاني من مشاكل مالية وصعوبة في الحصول على القروض اللازمة لتنفيذها. وسوف يخلق تنفيذ بناء هذه المصانع أيضا فرص عمل ومصادر دخل دائمة؛

٥- تشجيع المشاريع الاقتصادية القائمة وتوسيعها، وبالذات الصناعية منها. الا أن هذه المشاريع تشترط العمل على حل مشكلة التسويق للمنتجات الصناعية والزراعية.

ولا بد من الاشارة هنا الى أن تنفيذ المشاريع قصيرة المدى يعتمد بالدرجة الأولى على القدرة على توفير التمويل اللازم لها، وعلى ما يمكن تنفيذه في حالة توفر التمويل من خلال المنظمات الدولية العديدة التي تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أما المشاريع متوسطة أو طويلة المدى، فهي تحتاج الى فترة أطول من السنة لتنفيذها، وتهدف الى دعم عملية التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتخفيف من مشكلة البطالة التركيبية والحد من تفاقمها. ومن أهم هذه المشاريع:

١- دعم وتشجيع مشاريع تنمية الموارد المائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى رأسها ترميم ينابيع المياه واقامة آبار جمع المياه والبرك، حيث أظهر موسم الشتاء الماضي غزارة الأمطار وضياع هذه الأمطار سدى دون الاستفادة منها. وفي هذا المجال تدعو الحاجة الى اجراء دراسة عن ينابيع المياه وامكانيات اقامة آبار جمع المياه والبرك وتحديد أنسب الاماكن الخاصة بذلك. كما ان تنمية الموارد المائية على النحو الذي بيناه سوف تساعد في عملية التوسع الزراعي، وبالذات الزراعة المروية، كما ستساعد في عملية استصلاح الاراضي الزراعية. وسيساعد ذلك كله في خلق فرص عمل دائمة في القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛

٢- تشجيع اقامة بنية مالية تحتية، وبالذات البنوك المتخصصة مثل بنك الانماء الصناعي وبنك الاقراض الزراعي وبنك الاسكان، وذلك من أجل تقديم القروض والتسهيلات البنكية في القطاعات الاقتصادية المعنية. فقد ثبت فشل تجربة مكاتب أو مؤسسات التنمية المختلفة التي تقام هنا وهناك في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تتخبط في عملها، بالاضافة الى أنها ساهمت في قتل الروح الريادية للمشاريع التي ساهمت في تمويلها. كما أن اقامة بنية مالية تحتية على أسس اقتصادية سليمة يساهم في توفير التسهيلات المالية بالاضافة الى خلق فرص عمل كثيرة للعاطلين عن العمل ذوي المؤهلات الفنية من حملة الدرجات الجامعية. واقامة هذه البنوك المتخصصة يحتاج الى اعداد دراسات علمية لاقامتها على أسس علمية سليمة؛

٣- تشجيع اقامة كل نوع من أنواع المشاريع الصناعية التي تساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين والتي تساعدهم في تحقيق درجة عالية من الاستقلال عن الاقتصاد الاسرائيلي وتساهم في فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي. وتقع هذه المشاريع ضمن استراتيجية التصنيع القائمة على أساس الاحلال محل الواردات وبالذات الواردات من اسرائيل. كما أنه من الضروري

الاهتمام أيضا في هذا المجال بالتصنيع الزراعي، حيث أن تصنيع المنتجات الزراعية الفلسطينية يساعد في تلبية الحاجات الأساسية للفلسطينيين كما يساعد في حل مشكلة تسويق الفائض من المنتجات الزراعية؛

٤- تعديل نظام التعليم الحالي والتركيز بشكل أكبر على التعليم المهني، وبالذات التعليم التقني الذي يخدم عملية التنمية الصناعية والزراعية. فقد أظهرت الدراسة التي أجريت لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كيف أن نظام التعليم الجامعي والمهني في الأراضي الفلسطينية المحتلة موجه لتلبية احتياجات الأسواق المجاورة من العمالة الماهرة. فدالة الطلب (demand function) على التعليم الجامعي ليس الوظائف المتوفرة في سوق العمل المحلي، وإنما الوظائف المتوفرة في أسواق العمل الخارجية وبالذات في الدول النفطية. كما أشارت نفس الدراسة الى ضعف مؤسسات التعليم المهني حيث لا تقدم هذه المؤسسات سوى برامج المهن الخدماتية. اذ لا تتوفر لديها المهن التقنية التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية الشاملة وبالذات عملية التصنيع التي تحتاج الى كوادر مهنية متنوعة وكثيرة. وأدى هذا الأمر الى نشوء التشويه وعدم التوازن في سوق العمل الفلسطيني، والى فقدان التزامن بين سوق العمل ونظام التعليم، الامر الذي انعكس في ارتفاع نسبة البطالة التركيبية وذلك عندما أغلقت أسواق العمل أمام المؤهلين الجامعيين الذين أُهِّلوا لها. ويدعو ذلك كله الى ضرورة وضع خطط لاعادة تنظيم نظام التعليم والتدريب المهني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وجعله متزامنا ومتوافقا مع الاحتياجات المحلية في سوق العمل المحلي وليس الخارجي. لذلك لا بد من التركيز على توسيع مؤسسات التدريب المهني والتركيز فيها على التعليم والتدريب التقني لتوفير الكوادر الفنية الضرورية التي تشكل القاعدة الاساسية لإحداث حركة تصنيع وتنمية زراعية واسعة في الأراضي الفلسطينية، تؤدي بدورها الى القضاء على البطالة التركيبية وخلق فرص عمل مستمرة للقوى العاملة الفلسطينية؛

٥- تشجيع اقامة المؤسسات التسويقية المتخصصة في كافة المجالات الاقتصادية.

وأخيراء لا بد من الاشارة هنا الى أن حجم الاموال اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع وحجم التشغيل وفرص العمل التي ستخلقهاء سواء المشاريع قصيرة أو متوسطة أو بعيدة المدى منها تحتاج الى اجراء دراسات تفصيلية متخصصة لكل واحد منها. وهذه الدراسات تخرج عن نطاق الدراسة الحالية. لذلك فان هذه المقترحات لا تخرج عن كونها مؤشرات استرشادية للقيام بمثل هذه الدراسات لتحديد حجم الأموال اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع وتقدير حجم التشغيل وفرص العمل الذي سيخلقه تنفيذها.

## الحواشي

(١) حسبت هذه النسبة على أساس ان قوة العمل في الاراضي الفلسطينية المحتلة تعادل تقريبا ٢٥ في المائة من عدد السكان وأن قوة العمل بين المهاجرين تعادل تبعا لذلك ٢٥ في المائة من مجموع المهاجرين. ووصل عدد المهاجرين في الفترة من ايلول/سبتمبر ١٩٦٧ الى ١٩٨٩ الى ٣٠٩ ٠٠٠ شخص، وبذلك فان قوة العمل المهاجرة تصل الى ٧٧ ٢٥٠ شخص. كما وصل حجم القوة العاملة في تلك السنة الى ٤٥٠ ٣٦٤ شخص وبذلك فان حجم القوة العاملة المهاجرة من مجموع القوة العاملة في نفس السنة يساوي حوالي ٢١ في المائة.

وأخذت الارقام من كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي لعام ١٩٩١ الصادر عن مكتب الاحصاء الاسرائيلي في القدس، ١٩٩١، ص. ٧٢٦، ومن د. عبد الفتاح ابو شكر «الهجرة الخارجية من الضفة الغربية وقطاع غزة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية»، الملتقى الفكري العربي، القدس ١٩٩٠، ص. ٥.

(٢) انظر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي، الامم المتحدة، نيويورك ١٩٨٩، ص. ٥. أنظر ايضا:
Hashemite Kingdom of Jordan, Ministry of Planning, A Programme for Economic and Social Development in the Occupied Territories 1986-1990, Amman, November 1986. p. 315

(٣) حصل المؤلف على هذه المعلومات من مسؤولين اسرائيليين في مكاتب الاحصاء الاسرائيلي في الضفة الغربية.

(٤) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص. ٦.

(٥) كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي لعام ١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص. ٧٣١.

(٦) انظر د. عبد الفتاح ابو شكر، اوضاع الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثانية عشرة، العدد ٨١، تموز/يوليو - آب/اغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، ص. ٢٠-٢١.

(٧) Israel Central Bureau of Statistics, Judaea, Samaria and Gaza Area Statistics, No. 1, 1990, P. 7.

(٨) CBS, Statistical Abstract of Israel, Ibid., P. 710.

(٩) من الجدير بالملاحظة هنا ان عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة هذا لا يتضمن سكان القدس الشرقية الذي يقدر ان يصل عام ١٩٩٠ الى ١٤٦ ٠٠٠ نسمة. وحسب بواسطة المؤلف على اساس معدل زيادة سنوي يساوي ٢٫٩ في المائة وان عدد سكان القدس عام ١٩٨٧ وصل الى ١٣٦ ٠٠٠ نسمة وفقا لتقدير بنفينستي. أنظر: Meron Benvenisti and Shlomo Khayat, The West Bank and Gaza Atlas. WBDP, The Jerusalem Post, 1988, p. 28.

(١٠) CBS, Statistical Abstract of Israel 1990, Ibid., p. 710

(١١) حسبت من البيانات الواردة في المصدر السابق، ص. ٧١٠.

(١٢) حسبت من المصدر السابق.

(١٣) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، الامانة العامة، تنمية القوى العاملة في الوطن المحتل، سلسلة الدراسات والابحاث رقم (١)، عمان ١٩٨٥، ص. ١٣.

(١٣أ) أنظر الجدول رقم DM. III./1A من Selected statistical series on the economy of the occupied Palestinian Territory (West Bank and Gaza Strip), 1968-1989, published by the UNCTAD, January 1991.

(١٤،١٥) أعداد مختلفة من كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي.

(١٦) وصل حجم القوى العاملة في القدس الشرقية عام ١٩٨٩ الى ٣٠ ٧٠٠ عامل. حصل المؤلف على ذلك من مكتب الاحصاء في مدينة نابلس.

(١٧) حسبت معدلات المساهمة المختلفة بواسطة المؤلف من أعداد مختلفة من كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي.

(١٨) حسبت من كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي لعام ١٩٩١، ص. ٧١٠-٧١١.

(١٩) حسبت من المصدر السابق.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) حسبت من المعلومات الواردة في المصدر السابق، ص. ٧٢٨.

(٢٢) حسبت من المعلومات الواردة في كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي لعام ١٩٩٠، ص. ٧٢٦.

(٢٣) كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي لعام ١٩٩١، ص. ٧٣١.

(٢٤) المصدر السابق ص. ٧٣٤-٧٣٥.

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) وصل حجم القوى العاملة من القدس الشرقية عام ١٩٨٩ الى حوالي ٣٠ ٧٠٠ عامل، وحصل المؤلف على هذه المعلومات من مكتب الاحصاء/نابلس واذا ما أخذ في الاعتبار ان معدل نمو القوى العاملة يصل الى ٣ر٧ في المائة سنويا، فان حجم القوى العامة في القدس عام ١٩٩٠ بلغ ٣١ ٨٠٠ عامل.

(٢٧) كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي لعام ١٩٩١، ص. ٧٣١.

(٢٨) د. عبد الفتاح ابو شكر، «سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة»، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ١٩٨٧، ص. ٩٢.

(٢٩) حسبت من المعلومات الواردة في كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي لعام ١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص. ٧٢٦.

(٣٠) المصدر السابق، ص. ٧٣١.

(٣١) د. عبد الفتاح ابو شكر وآخرون، التصنيع في الضفة الغربية، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر في جامعة النجاح الوطنية/نابلس، ١٩٩١، ص. ١٨٠.

(٣٢) الارقام تشمل القدس الشرقية، وأخذت الأرقام كلها من كتاب الاحصاء الاسرائيلي لعام ١٩٩٠، ص. ٧٢٩ ومن مكتب الاحصاء في مدينة نابلس واستنادا الى مكتب الاحصاء/نابلس فان عدد العاملين من القدس الشرقية في اسرائيل وصل عام ١٩٨٧ الى ٩٠٠ ١٥ شخص وعام ١٩٨٩ الى ١٠٠ ١٦ شخص.

(٣٣) انظر د. عبد الفتاح ابو شكر، «آثار الانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الاسرائيلي»، محاضرة علمية القيت بمؤسسة عبد الحميد شومان، عمان بتاريخ ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩، ونشرت في مجلة الكاتب عدد ١١٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، ص ٣١، كما نشرت من قبل الجامعة العربية، الامانة العامة، الادارة العامة لشؤون فلسطين، الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، القضية الفلسطينية في شهر، عدد خاص ٨، رمضان ١٤١٠ هـ - نيسان/ابريل ١٩٩٠، ص. ٣٦.

(٣٤-٣٥) كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي لعام ١٩٩٠، مصدر سبق ذكره، ص. ٧٣٥.

(٣٦) المصدر السابق.

(٣٧) كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي لعام ١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص. ٧٢٦.

(٣٨-٣٩) حسبت بواسطة المؤلف من البيانات الاحصائية الواردة في المصدر السابق.

(٤٠) حسبت بواسطة المؤلف من المصدر السابق، اما عن عدد المعتقلين الذي وصل الى ١٥٠٠٠ معتقل فحصل عليه الباحث من دائرة العلاقات العامة في جامعة النجاح الوطنية.

(٤١) كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي لعام ١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص. ١٦٦.

(٤٢) صحيفة القدس، الاربعاء، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، العدد ٧٩٩٧.

(٤٣) حسبت بواسطة المؤلف من كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي لعام ١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص. ١٧٢.

(٤٤) المصدر السابق، ص. ١٧٣.

(٤٥) صحيفة القدس، الاربعاء، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، العدد ٧٩٩٧.

(٤٦) لمزيد من التفصيل عن خصائص وأوضاع العاملين الفلسطينيين من الاراضي الفلسطينية المحتلة في اسرائيل انظر د. عبد الفتاح ابو شكر، «الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل»، منشورات مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، نيسان/ابريل ١٩٨٧، ص. ٤٥-٥٨.

(٤٧) حسبت بواسطة المؤلف من البيانات الواردة في كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي لعام ١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥١، و ص. ٣٣٠.

(٤٨) حصل المؤلف على هذه المعلومات من مراسل صحيفة يديعوت الاسرائيلية.

(٤٩) كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي لعام ١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص. ٧٣١.

(٥٠) حسبت من البيانات الواردة في المصدر السابق، ص. ٧٣١.

(٥١) المصدر السابق، ص. ٧٢٦.

(٥٢) صحيفة الفجر، القدس، بتاريخ ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩٠.

(٥٣) حصل المؤلف على هذه المعلومات من مكتب الاحصاء في نابلس.

(٥٤) تم اعتماد عدد العاطلين عن العمل لعام ١٩٩٠ كأساس لحساب العاطلين عن العمل في الاراضي الفلسطينية المحتلة لعام ١٩٩١ بسبب تردي الاحوال الاقتصادية.

(٥٥) تم حساب ذلك على أساس أن القوى العاملة في الضفة الغربية ستصل عام ١٩٩١ الى ٣١٦ ١٠٠ شخص.

(٥٦) اعتمدت الارقام الخاصة بعام ١٩٩٠ المنشورة في كتاب الاحصاء الاسرائيلي لعام ١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٦، وذلك لتجنب التكرار في حساب هذه الفئة من العاملين.

(٥٧) حصل المؤلف على هذا الرقم من مؤسسة الحق في القدس.

(٥٨) حسبت بواسطة المؤلف من البيانات الواردة في كتاب الاحصاء الاسرائيلي السنوي لعام ١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٦.

(٥٩) حسبت من المصدر السابق.

(٦٠) حسبت من المصدر السابق.

(٦١) CBS, Judaea, Sameria and Gaza Area Statistics, Vol. XVIII, 1988. p. 163.

(٦٢) لمزيد من التفصيل عن انواع البطالة انظر: Lloyd C. Atkinson, Economics, Homewood, Illinois 1982, PP. 106-109; Belton Miflesischer, Thomas J. Kniesner; labor Economics: Theory, Evidence and Policy, London 1984, p. 467.

(٦٣) د. عبد الفتاح ابو شكر، «سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة»، جامعة النجاح الوطنية ١٩٨٧، ص. ١٠٣.

UNESCWA LIBRARY
20009754